

مجموع
المصطلحات الفقهية
فقه
الفقه السياسي الإسلامي

تأليف :

الدكتور حسن بن محمد سفر

استاذ نظم الحكم الاسلامي

قسم الدراسات الاسلاميه

جامعة الملك عبدالعزيز

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف

الطبعة الثانية

ذو القعدة ١٤٢٦ هـ الموافق ديسمبر ٢٠٠٥ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ٠٠٠ وبعد : فإن الإشتغال بطلب العلم والبحث فيه لمن أفضل القربات وأجل الطاعات إذ يصرف الإنسان وقته وفكره وحواسه التي خلقها الله لعبادته في العكوف والبحث والتنقيب فيستخرج شيئاً ينفع به نفسه وإخوانه فيثاب عليه إن شاء الله ، وتلك لعمري أبرك الأوقات التي يقضيها العبد في النفع والإنتفاع وطلب المثوبة من رب جواد كريم قال تعالى : ﴿فمن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا كفران لسعيه﴾ (١) ٠

ويأتي في مقدمة العلوم وأشرفها علم الشريعة الإسلامية وأهم فروع هذا العلم علم الفقه فهو شريان حياة الإنسان الذي يفتقر اليه في دينه ودنياه ٠ ومن سبرغور فقهننا الإسلامي يجد درراً من الألفاظ والمصطلحات التي تحتاج في الغالب الأعم الى توضيح وبيان ٠

لهذا عقدت العزم بحول الله وقوته على جمع المصطلحات الفقهية في الفقه السياسي الإسلامي وبيان معناها الإصطلاحي عند فقهاء السياسة الشرعية والأحكام السلطانية ٠

ولأدعي أنني في هذا البحث جمعت كل المصطلحات السياسية في الفقه السياسي الإسلامي ولكنني أعتبر نفسي ولله الحمد والمنة أول باحث وطالب علم يقوم بجمع مصطلحات في هذا التخصص ٠

والله أسأل أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم وينفع به أبناء المسلمين ويوفقنا لما يحبه ويرضاه إنه الهادي الى سواء السبيل ٠

وكتبه / د. حسن بن محمد سفر

تمهيد

تعريف المعاجم الفقهية :

المعاجم لغة (١) : - جمع معجم ، وهو مشتق من عجم ، ولهذه الكلمة عدة معان مستفادة أقربها قولهم أعجمت الكتاب إذ بيته وأوضحته (٢) .

وإصطلاحاً : - كتاب يضم عدداً كبيراً من المفردات اللغوية مقرونة بشرحها وتكون موادها مرتبة ترتيباً خاصاً بحسب طريقة كل مؤلف أو باحث (٣) .

الأسباب الداعية الى جمعها :

ترك لنا الفقهاء المسلمون القدامى في القواميس والمعاجم - رحمهم الله - كنوزاً ثمينة ودرر وجواهر تجلّت في المصطلحات الفقهية ، ولهذا يطلق على ألفاظهم وأساليبهم بلغة الفقهاء ، وتحتاج هذه الإصطلاحات الى فك رموزها والتعريف بها .

من هنا دعت الحاجة إلى جمعها وبيان معانيها خدمة للبحث العلمي وإحياء لتعريف مصطلحات قد تكون غامضة معانيها عند بعض الطلاب والباحثين ، ولهذا عقدت العزم بحول الله وقوته على التعريف بها .

(١) راجع الخصائص : لابن حني ج٣ ص ٧٦ ، مقدمة الصحاح ص ٣٨ ، ٤٢ ، معجم مقاييس اللغة : لابن

فارسي ج٤ ، ص ٢٣٩ . ٢٤٠

(٢) أنظر لسان العرب مادة عجم ج٢ ص ٦٩٧

(٣) مقدمة الصحاح ، ص ٣٨ ، ٤٢ .

المصطلحات الفقهية

في الفقه السياسي الإسلامي

مرتبة حسب الحروف الهجائية



**** إتاوة :**

ذكرت المعاجم ان هذا المصطلح يشمل معاني عديدة حيث ساق الجاحظ جملة ألفاظ من أمر الجاهلية تركها الناس ، فقال : ترك الناس مما كان مستعملاً في الجاهلية أموراً كثيرة ، فمن ذلك تسميتهم للخراج إتاوة ، وكقولهم للرشوة ولما يأخذ السلطان : الحملان والمكس • قال جابر بن حني : أفي كل سوق العراق إتاوة وفي كل ماباع أمرء مكس درهم • قال صاحب المعجم الوسيط [الإتاوة الجزية ، والخراج • يقال ضربت عليهم الإتاوة و- الرشوة • وقالوا شكّم فاه : الإتاوة ارشاه • وما يؤخذ كرهاً] (١) •

(١) انظر المعجم الوسيط ، ج١ ، ص ٤
ومعجم الناهي اللفظية • للشيخ بكر بن عبدالله أبو زيد • ص ٢٧
* وقد ورد ذكر هذا المصطلح في كتاب : (تحرير الأحكام في تدبير أهل الاسلام) لابن جماعة في ص ١٠٢
كما ورد في كتاب : [الأحكام السلطانية] للماوردي • ص ١٠٦ وروى ان عمر بن عبدالعزيز اعفى المتحولين الى الاسلام من الاتاوة (الجزية والاسلام) دانييل ، ص ١٣٧

**** أدب القاضي :**

هو التزامه لمأندب اليه الشرع من بسط العدل ورفع الظلم وترك الميل (١) جاء في در الحكام شرح مجلة الاحكام ((وأداب القاضي هو التزام الامور التي ندبها الشرع لبسط العدل ودفع الظلم وترك الميل والمحافظة على الحدود الشرعية والجري على سنن السنة)) *

**** الإقليم :**

ويمكن تحديده بأنه النطاق الذي تتمتع الدولة في داخله بكامل السلطات (٢) التي يقررها القانون الدولي العام ، ولم تظهر أهمية الإقليم إلا منذ أواخر العصور الوسطى ، تحت ضغط العوامل الاقتصادية والاجتماعية ، ولكن الإقليم في الوقت الحاضر يعد ركناً أساسياً لقيام الدولة ، وبدونه لا تستطيع جماعة بشرية التمسك بوصف الدولة في القانون الدولي العام ، ولذلك كان الإقليم هو الذي يفرق بين الدولة والأمة ، ويجعل الأولى من أشخاص القانون الدولي العام دون الثانية *

(١) التعريفات * للبرجاني ص ٦ ، در الحكام شرح مجلة الاحكام : علي حيدر ، ج ١٦ ، ص ٥٣٢ ، احمد القاري : مجلة الاحكام الشرعية ص ٦٠٢ *

وقد ورد ذكر هذا المصطلح في كتاب : [تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام] لمؤلفه : الامام شمس الدين ابن جماعة وفي ص ٨٩

(٢) انظر نظرية الدولة في الاسلام : عبدالغني عبدالله ، ص ٣٢ ، نظرية الدولة وأدائها واركائها في الاسلام : سمير عالية ، ص ٣٥

ويلاحظ أن الإسلام قد اهتم بالإقليم وميزه عن الأملاك الخاصة للوالي ، بعكس ما كان ذائعاً خلال العصور الوسطى في أوروبا من الخلط بين الإقليم وبين الأملاك الخاصة لرئيس الدولة ، وما ترتب على ذلك من ثبوت حق رئيس الدولة في التصرف في إقليم الدولة بالبيع والهبة والتنازل ، وذلك بخلاف ما جاءت به الشريعة الإسلامية حيث كان الإقليم يعد دائماً من «الأملاك» الأموال العامة ولا يختلط بالأموال الخاصة للحاكم . هذا الحكم هو الذي استقر في الفكر القانوني المعاصر (١) .

**** الأمان :**

_____ هو عقد يقتضى ترك القتل والقتال مع الحربيين وعدم استباحة دمهم أو مالههم أو استرقاقهم والتزام الدولة الإسلامية بتحقيقه وهو ضد الخوف ، وهو مصدر أمن أمناً وأماناً (٢) وهو في مجال العلاقات الدولية الإسلامية ينقسم الى قسمين أمان مؤقت وهو نوعان خاص اي فردي ، وعام اي جماعي أو أمان مؤبد وهو مايكتب بعقد الأمة من قبل الإمام أو نائبيه وقد منح الرسول (ﷺ) الامان للأفراد كمنحة لابي سفيان ومنحة لام هاني ، كما منحه للجماعة بقوله لهم [ماتظنون اني فاعل بكم قالوا : - اخ كريم وابن اخ كريم ، فقال (اذهبوا فأنتم الطلقاء) فهذا امان من رئيس الدولة الإسلامية منحه لكافة أهل مكة (٣)]

(١) موسوعة الفقه والقضاء للدول العربية . الجزء ١٣٣ : ص ٣٤٨

* وقد ورد ذكر مصطلح «الإقليم» في كتاب : (النظرية الإسلامية في الدولة) لحازم عبدالمتعال في ص ٢٦٢

(٢) المطلاع . لابن مفلح الحنبلي . ص ٢٢ و ص ٢٢١ ، الملجأ في القانون الدولي : لحمدي السيد ، ص ٩٨

(٣) : احكام القانوني الدولي في الشريعة الإسلامية : حامد سلطان ، ٦٥ تطور التبادل الدبلوماسي في الاسلام ص ١٨ . احكام المعاهدات في الشريعة الإسلامية : محمد طلعت الغنمي ، ص ١٠٤ . الشريعة الإسلامية والقانون الدولي للمستشار علي منصور ، ص ٢٧٠

** الإستئمان :

هو طلب الأمان من العدو ، حربياً كان أو مسلماً •
قال الشافعي : صحّ أمان العبد للحربي كالحرب بجامع الإسلام
والعقل • فإنهما مظنة لإظهار مصلحة بالإيمان من بذل الأمان •
فيعرضه الحنفي بإعتبار الحرية معهما ، فإنهما مظنة فراغ القلب ،
للنظر بخلاف الرقية فإنها ليست مظنة الفراغ ، لإشتغال الرقيق
بخدمة سيده • فيلغى الشافعي ما اعتبره الحنفي من كون الحرية جزء
علته بثبوت الأمان بدونها في الرقيق المأذون له في القتال اتفاقاً •
فيجب الحنفي بأن الإذن له خلف الحرية ، لأنه مظنة لبذل وسعه في
النظر في مصلحة القتال والأمان • (١)

المستأمن :

كلمة مشتقة من أصلها وهو الأمان •
* وهو من دخل دار الإسلام بأمان طلبه • (٢) وترك القتل والقتال
مع الحربين أو رفع استباحة دم الحربي ورقه وماله حتى قتالة أو
الغرم عليه مع استقرارة تحت حكم الإسلام مدة ما (٣)
* من عقدت له الذمة المؤقتة = من أعطى الأمان المؤقت على نفسه
وماله وعرضه ودينه ، ومنه : أستأمن الحربي ، أي : استجار ،
ودخل دار الإسلام مستأمنًا • قال الشيخ ابن القيم «وأما المستأمن
فهو الذي يقدم بلاد المسلمين من غير استيطان لها وهؤلاء أربعة
أقسام رسل وتجار ومستجيرون حتى يعرض عليهم الإسلام فإن
شاءوا دخلوا فيه وإن شاءوا رجعوا إلى بلادهم ، وطالبوا حاجة
من زيارة أو غيرها (٤)

(١) : المكليات • لأبي البقاء الكفوي • ص ١١٢

(٢) : المطلع • لابن مفلح الحنبلي • ص ٢٢٠ و ٢٢١ • درر الحكام في شرح غور الحكام لمثلا خسروج ١ ،
٢٩٢

(٣) : مواهب الجليل ج ٣ ، ص ٣٦٠ ، حاشية العدوي علي الخريشي ج ٢ ، ص ١٢٥ ، ١٤١ ، اختلاف
الدارين : اسماعيل لطفی ، ص ١٢٧ ، •

(٤) : احكام اهل الذمة ، ج ٢٢ ص ٤٧٦ ومعجم لغة الفقهاء • لمحمد رواس قلعة جي وحامد صادق قتيبي
ص ٤٢٦

* والمستأمن : هو طالب الأمان •

- عند المالكية : الحربي الذي دخل بلادنا بأمان •

- عند الحنفية : من دخل دار غيره بأمان ، مسلماً كان أو حربياً •

والمراد بالدار : الإقليم المختص بقهر ملك إسلام أو كفر •

- عند الحنابلة : من دخل دار الإسلام بأمان طلبه • (١)

** الإمارة :

يرى عمر بن الخطاب رضى الله عنه أن الناس لا يصلح أمرهم إلا بوجود الأمير الذي ينزل الجميع على حكمه ، ويلتزم الجميع بتوجيهه ، ولذلك كان يقول ويردد : إذا كنتم ثلاثة فأمروا • (٢)

** الإمام :

* كل من اتّم به قوم فهو إمام لهم • وقال بعضهم الإمام من يؤتم به : أي يقتدى به • (٣)

* المراد بالإمام الخليفة ، ومن جرى مجراه من سلطان ونائبه (٤)

(١) : القاموس الفقهي • لسعدي أبو جيب • ص ٢٧

* وقد ورد ذكر مصطلح «الأمان» في كتاب : (تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام) لابن جماعة ص ٢٣٥

(٢) موسوعة فقه عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - لمحمد رواس قلعة جي • ص ٩٩

* وقد ورد ذكر مصطلح «الإمارة» في كتاب : (الأحكام السلطانية) للماوردي ص ٣٠

(٣) : الكليات • لأبي البقاء الكفوري • ص ١٧٦

(٤) : المطلع على أبواب المقنع • لأبي الفتح الحنبلي ص ٤٨

* الإمام : وهو اللقب أطلقه فقهاء الشيعة على الخليفة الرابع علي بن ابي طالب واشتهر به .

والشيعة هم أول من ألف في هذا الموضوع تحت عنوان «الإمامة» (١) هذا ولقد ورد لفظ «الإمام» في القرآن الكريم كقوله تعالى ﴿وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا﴾ (٢)

وورد في كثير من الآيات في الذكر الحكيم هذا المصطلح فقال تعالى لخليله ابراهيم (اني جاعلك للناس اماماً) (٣) .

ولقد اقترن هذا الاصطلاح بشعيرة الصلاة ، فالإمام هو الذي يؤم المصلين ، وهذا ما كان يفعله الرسول (صلى الله عليه وسلم) في حياته ، وناب عنه أبو بكر في مرضه . وكانت تلك من أهم الحجج التي استند عليها ابن الخطاب في القول بأحقية أبي بكر للخلافة .

وواضح أن تسمية (إمام) أقرب الى الدلالة على المعاني الدينية منها الى السلطات الدنيوية ، وإن كانت في حقيقتها تشمل المعنيين . (٤) فهي الرئاسة العامة في الدين والدنيا جميعاً وقال الحصفكي [استحقاق تصرف عام على الانام] .

-
- (١) مآثر الامامة : القلقشندي ، ج١ ، ص ٢١ [والاصل ان الشيعة يعبرون عن من يقوم بأمرهم بالإمام من حيث ان الامام هو الذي يقتدى به ، وهم بأئمتهم مقتدون وعند أقوالهم وأفعالهم واقفون لاعتقادهم فيهم العصمة] انظر ابن خلدون : المقدمة ج٢ ، ص ٥٧٩ ، الجيلاني : الغنية ص ٦
- (٢) : سورة الانبياء من الآية ٧٣ (٣) : سورة البقرة من الآية ١٢٤
- (٤) : موسوعة الفقه والقضاء للدول العربية . الجزء ١٤٢ ، ص ٣٣٣ ، التعريفات الفقهية ، ص ١٩٠ ، الدر المختار ، ج١ ، ص ١١٥

* وقد ورد ذكر مصطلح «الإمام» في كتاب : (مجموع الفتاوي) لابن تيمية ص ٣٨٠ الجزء ٣٥ كما ورد ذكر هذا المصطلح في كتاب : (تحرير الاحكام في تدبير أهل الاسلام) لابن جماعة ص ٤٨ وورد ذكر هذا المصطلح في كتاب : (الأحكام السلطانية) للماوردي ص ١٧ وورد أيضاً في كتاب : (السياسة الشرعية) لابن تيمية ص ٢٣

مصدر (أمتُ الرجل) أي جعلته أمامي ، أي قدامي ، ثم جعلت عبارة عن رياسة عامة ، تتضمن حفظ مصالح العباد في الدارين . يقال : [هذا أيم وأوم] ، أي : أحسن إمامة . (١) وهي تصرف عام على الأنام وهي خلافة الرسول صلى الله عليه وسلم في اقامة الدين وحفظ حوزة الاسلام ، واطلاق اسم الامامة على من يتولى رئاسة الدولة الاسلامية .

كل جماعة يجمعها أمر أو دين أو زمان أو مكان واحد ، سواء كان الأمر الجامع تسخييراً أم اختياراً في أمة . والأمة : بالضم ، في الأصل : المقصود ، كالعمدة والعدة في كونهما معموداً أو معداً ، وتسمى بها الجماعة من حيث تؤمها الفرق كقوله تعالى ﴿أمة من الناس يسقون﴾ (٢)

* وتطلق «الأمة» على الرجل الجامع لخصال محمودة : ﴿إن إبراهيم كان أمة قانتاً لله﴾ (٣)

ومن هنا قيل : لو لم يبق من المجتهدين إلا واحد ، يكون قوله إجماعاً ، لأنه عند الإنفراد يصدق عليه أنه أمة .

* وتطلق على الرجل المنفرد بدين لا يشاركه فيه غيره . للحديث : «يبعث زيد بن عمرو بن نُفَيْل يوم القيامة أمةً وحده» (٤)

(١) : الكلبيات . لأبي البقاء العكبري ص ١٨٦ ، مآثر الانافة ، ج ١ ص ٢١
* ورد ذكر مصطلح الإمامة في كتاب : (مجموع الفتاوى) لابن تيمية ، باب الملك والخلافة وقتال أهل البغي

الجزء ٣٥ ص ٢٨

(٣) سورة النحل من الآية ١٢٠ .

(٢) سورة القصص من الآية ٢٣

(٤) : المرجع السابق . ص ١٧٦ ، ١٨١ .

* وتطلق على الدين والملة والطريقة التي تؤم : ﴿قالوا إنا وجدنا آباءنا على أمة﴾ (١)

* وتطلق على جنس من الأجناس - الكلب - للحديث : «لولا أن الكلاب أمة من الأمم لأمرت بقتلها» • وقال ابن عباس : خلق الله ألف أمة ، ستمائة في البحر وأربعمائة في البر •

* وفي حدود المتكلمين : الأمة هم المصدقون بالرسول دون المبغوث اليهم وذكر في «المصفي» : الكفار أمة دعوة لا أمة إجابة • (٢)

** أمير المؤمنين :

هذا اللقب قيل في ظهوره للقب - الخليفة - ان أول من لُقّب به الخليفة الثاني : عمر بن الخطاب ، رضى الله عنه • وإذا كان لقب الخليفة يبرز الطابع الديني للحاكم الإسلامي الأعلى ، بإعتباره خليفة رسول الله ، فإنّ هذا اللقب - أمير المؤمنين - أقرب الى إظهار المعنى الدنيوي لأنه يعنى أن المؤمنين استحالوا الى قوة ، وأن رئيس الدولة قد صادر المتصرف في شأن هذه القوة لاسيما وأن لقب «الأمير» غير جديد على العرب ، إذ استعملوه في الجاهلية للدلالة على «قائد الجيش» (٣) وتدل تسمية أمير المؤمنين على ذاتية النظام الإسلامي وتفردّه عن الأنظمة الأخرى باعتبار ان امارة المؤمنين تتحدد في الحكومة الإسلامية التي تمارس سلطتها وهو يتولى السلطة في الدولة بأمر المؤمنين أي بموافقتهم واختيارهم •

(١) سورة الزخرف من الآية ٢٣

(٢) : الكليات لأبي البقاء الكفوي الحنفي ص ١٨١

* ورد ذكر مصطلح «الامة» في كتاب : [تحرير الاحكام] لابن جماعة • ص ٥١

(٣) : موسوعة الفقه والقضاء للدول العربية ج : ١٤٢ ، ص ٣٣٢ (٣) : المرجع السابق ص ٣٧٥ ،

التعريفات الفقهية ، ص ١٩٣ مآثر الانافة في معالم الخلافة : القلقشندي ج ١ ، ص ٣٥ ، السلطات الثلاث : سليمان الطماوي ، ص ٢٤٩

هو الطريق الذي يعرفه الإسلام في «اختيار رئيس الدولة الأعلى» ولما كانت الخلافة هي عقد بين الإمام والمسلمين يرتب لطرفيه حقوق والتزامات • فتج عن هذه القاعدة النتائج الآتي :

١- أن الخليفة لا يستمد مركزه من صفاته الشخصية لا الموروثة ولا المكتسبة ولكن من اختيار المسلمين له عن طريق أهل الحل والعقد أو تقليد ولاية العهد •

٢- انه عقد بمعنى الكلمة يستهدف تزويد الخليفة بالسلطات اللازمة لأداء مايناط به من واجبات يعطى حقوق ويترتب على ذلك :

أ- ضرورة رضا المرشح لشغل المنصب •

ب- ضرورة سلامة الرضا من طرفي العقد ولاسيما الرعية (١) •

٣- أن سلطة الخليفة في الحقيقة مستمدة من سلطان الأمة ، مادامت هي التي تتولى اختياره (٢) وذلك في حدود ماوضعتة الشريعة الإسلامية من قواعد ومبادئ وما أبانه الفقهاء في كتب السياسة الشرعية والاحكام السلطانية •

**** أهل البغي :**

* البغي : مصدر بغي يبغي بغياً : إذا تعدى • وأهل البغي هنا : هم الظلمة الخارجون عن طاعة الإمام ، المعتدون عليه (٣) الممتنعون من طاعة من ثبتت امامته في غير معصية •

(١) انظر طرق اختيار الخليفة : فؤاد النادي ، ص ١٤٧ ، ط ١ ، منشورات جامعة صنعاء ١
(٢) انظر طرق اختيار الخليفة ، ص ١٥٥ ، النظريات السياسية الإسلامية ، ص ١٧٧ ، الخليفة توليته وعزله : صلاح دبوس ، ١٥٢ وموسوعة الفقه والقضاء للدول العربية ج ١٤٢ ، ص ٣٧٥

* وقد ورد ذكر مصطلح «الانتخاب» في كتاب : [الإسلام نظام انساني] لمؤلفه مصطفى الراجحي ص ٣١
كما ورد مصطلح «الاختيار» الذي هو مرادف للانتخاب في كتاب : [مجموع الفتاوى] لابن تيمية • باب الملك والخلافة الجزء : ٣٥ ، ص ٤٧

(٣) المطلع على أبواب المقنع . لأبي الفتح الحنبلي ص ٣٧٧ شرح حدود ابن عرفة : للإمام الرضاع ، ج ٢ ، ص ٦٣٣

* وهم المسلمون الخارجون على الإمام متأولين إذا كانت لهم
شوكة (١)
** أهل الحل والعقد :

مصطلح فقهي ابتكره فقهاء السياسة الشرعية والاحكام
السلطانية في القرن الرابع الهجري .
* وهم ذوو الشوكة والسطوة والرأي والتدبير في البلاد . (٢)
* أهل الاختيار : ونظراً لأنه كان من اللازم أن تتوفر في المرشح
للخلافة شروط عديدة ودقيقة فإن من الواجب أن يعهد إلى
فريق معين من المسلمين بأن يفحص توافر تلك الشروط ،
والترجيح بين المرشحين إذا تعددوا لترشيح أفضلهم لهذا
المنصب الخطير . وهذا هو الدور الذي يخصصه فقهاء المسلمين
لهذه الفئة . ونظراً لخطورة المهمة الملقاة على عاتقهم ، فإنه
يجب أن تتوفر فيهم شروط معينة ليست في قسوة الشروط
المتطلبة في المرشح لمنصب الخلافة . وقد أجمل الماوردي هذه
الشروط في ثلاثة :

- أ- العدالة .
- ب- العلم الذي يمكنه من معرفة من يستحق الإمام بالنظر الى توافر
شروطها .
- ج- الرأي والحكمة المؤديان الى اختيار من هو للإمامة أصلح
وبتدبير المصالح اقوم وأعرف . (٣)

(١) : معجم لغة الفقهاء . لمحمد رواس قلعة جي وحامد صادق قنبي . ص ٩٥
* وقد ورد ذكر مصطلح «أهل البغي» في كتاب [مجموع الفتاوى] لابن تيمية ، باب الملك والخلافة . الجزء ٣٥
ص ٥٣
* كما ورد أيضاً في كتاب : [تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام] لابن جماعة ص ٢٣٩ وورد أيضاً في
كتاب [الأحكام السلطانية] للماوردي ص ٥٨
(٢) معجم لغة الفقهاء . لمحمد رواس قلعة جي وحامد صادق قنبي . ص ٩٥ ، التعريفات الفقهية ص ١٩٦
(٣) موسوعة الفقه والقضاء للدول العربية ج ١٤٢ ، ص ٣٧٠
* وقد ورد مصطلح «أهل الحل والعقد» في كتاب : [تحرير الأحكام] لابن جماعة ص ٥٢
* كما ورد في كتاب : [الأحكام السلطانية] للماوردي ص ٦
* وورد أيضاً في كتاب : [نظام الحكم في الشريعة والتاريخ] لطاهر القاسمي ص ٢٣٢ يسميهم الماوردي أهل الاختيار ،
ويسميهم أبي يعلي الخنيلي أهل الاجتهاد ، والبزدوي يسميهم أهل الرأي والتدبير ، وابن عابدين يسميهم أكابر
الزمان وأهل الحل والعقد أنظر محاضراتنا في مادة نظام الحكم في الاسلام ص ٢٧

**** أهل الذمة :**

- * هم أهل العقد • والذمة : الضمان والعهد أيضاً ، وهم اليهود والنصارى (١)
- * وأهل الذمة : هم المواطنون غير المسلمين الذين يحملون جنسية الدول الإسلامية (٢)
- * المعاهدون من أهل الكتاب ، ومن جرى مجراهم •
- والذمي : هو المعاهد الذي أعطى عهداً يأمن به على ماله وعرضه ودينه (٣)

**** أهل الحرب :**

- * العدو الكافر الذي ليس بينه وبين المسلمين عهد ولا ذمة (٤)

**** أولو الأمر :**

- * أصحاب النبي (ﷺ) ومن اتبعهم من أهل العلم ، (ومن الأمراء إذا كانوا أولى علم ودين) وقد إشتراط الفقهاء منهم شروط منها الاسلام والعقل والحرية والعلم والرأي والحكمة والعدالة وغيرها (٥)

-
- (١) : المطلع على أبواب المقنع • لأبي الفتح الحنبلي ص ٢٢١
 - (٢) : معجم لغة الفقهاء • لمحمد رواس وحامد قنبي ص ٩٥ التعريفات الفقهية ١٩٦
 - (٣) : القاموس الفقهي • لسعدي أبو جيب ص ١٣٨
 - * وقد ورد ذكر مصطلح «أهل الذمة» في كتاب : (تحرير الأحكام) لابن جماعة ص ٢٤٨
 - * وكذلك في كتاب : (الأحكام السلطانية) للماوردي ص ٥٨
 - * وورد مصطلح «الذمي» في كتاب : (السياسة الشرعية) لابن تيمية ص ١٢٨
 - (٤) : معجم لغة الفقهاء • لمحمد رواس وحامد قنبي ص ٩٥
 - (٥) : الكليات • لأبي البقاء الكفوي ص ١٨١ انظر قواعد نظام الحكم في الاسلام : محمود الخالدي ص ٢٩٣ ، التعريفات الفقهية ص ١٩٥
 - * وقد ورد ذكر مصطلح «ألو الأمر» في كتاب : (الحسبة) لابن تيمية ج ٢٨ ص ٦٧
 - * دما ورد أيضاً في كتاب : (السياسة الشرعية) لابن تيمية ص ١١٦ ، ١٣٦



** البيعة :

لغة : المعاقدة والمعاهدة على الطاعة ، وكأن كل واحد منهما باع ما عنده من صاحبه وأعطاه خالصة نفسه وطاعته ودخيلة أمره .
اصطلاحاً : لا يخرج عن المعنى اللغوي . (١)

والبيعة : هي المبايعة ، وكانت على عهد رسول الله (ﷺ) والخلفاء الراشدين بالمصافحة ، فرتبها الحجاج « أيمان البيعة » (٢)

** البقاة :

راجع « أهل البغي » في حرف الألف ص ٧ من هذا المعجم .



** التهزير :

في اللغة : المنع ، يقال : عززته : إذا منعته ، ومنه سمي التأديب الذي دون الحد ، تعزيراً . لأنه يمنع « الجاني » من مغبة المودة الذنب (٣) وهو تأديب دون الحد ، وأصله العزر وهو المنع .

(١) : موسوعة فقه عائشة أم المؤمنين حياتها وفقهها . لمحمد رواس قلعة جي ص ١٩٦

(٢) : المطلاع على أبواب المنع . لابي الفتح الحنبلي ص ٣٨٨ ، التعريفات الفقهية ، ص ١١٦

* وقد ورد ذكر مصطلح البيعة في كتاب : (تحرير الاحكام) لابن جماعة ص ٥٢

(٣) : المرجع السابق ص ٣٧٤

* وقد ورد ذكر مصطلح «التهزير» في كتاب : (السياسة الشرعية) لابن تيمية ص ٩٧ ، التعريفات الفقهية ص ٢٣١

لما كانت عملية اختيار الخليفة تنقسم الى مرحلتين ، كما بين فقهاء السياسة الشرعية بالنحو السابق (١) فإنه قد نشأ تقليد بمقتضاه يقوم الخليفة في حياته بترشيح من يخلفه بعد مماته ، والمسلم به لدى معظم الفقهاء أن هذه الطريقة مشروعة : لأنه المسلم به أن الخليفة نفسه هو من أهل الاجتهاد وبأدق معانيه •

ولهذا ، فإن الماوردي يصف هذه الطريقة في الترشيح بقوله «وأما انعقاد الإمامة بعهد من قبله فهو مما انعقد الإجماع على جوازه ، ووقع الاتفاق على صحته ، فصار العهد بالإمامة إجماعاً في انعقادها بهذا العهد (٢) » •



الثابت :

**

هو الموجود الذي لا يزول وهو ضد الزوال فيقال ثبت الله ملكه أو دولته أي ابقاءها قائمة الى ان يرث الله الأرض ومن عليها وتستخدمه الفقهاء للدعاء للسلطين على المنابر يوم الجمعة وفي العيدين وأثناء بيعتهم أو تجديدها •

-
- (١) : المقصود «بالنحو السابق» أي : عن طريق أهل الحل والعقد أو استخلاف الامام الذي قبله
 (٢) : موسوعة الفقه والقضاء للدول العربية • الجزء ١٤٢ ص ٣٧٣ ، انظر ولاية العهد في الشريعة الاسلامية : اسماعيل البدوي ص ١١
 * وقد ورد ذكر مصطلح «تقليد ولاية العهد» في كتاب : (الاحكام السلطانية) للماوردي ص ١٠
 * كما ورد ذكر مصطلح باسم «استخلاف الإمام الذي قبله» في كتاب : (تحرير الاحكام) لمؤلفه ابن جماعة ص ٥٣
 * كما ورد هذا المصطلح باسم «ولاية العهد» في كتاب : (نظام الحكم في الشريعة والتاريخ) لطاهر القاسمي ص ٢٠٣



الجزية: **

هي حق مفروض على رؤوس الكفار الأحرار وعبيدهم المقيمين في الدول الإسلامية (١) وهو المال الذي يوضع على الذمي ويسمى بالخراج وخراج الرأس *



الحبة: **

بالكسر ، الأجر . وهي اسم من الإحتساب : وهو طلب الأجر من الله بالصبر على البلاء وطمئنة نفسه غير كارهة له . وأحسب عليه : أنكر . ومنه المحتسب (٢)

الحرب: **

هي القتال بين فئتين . وهي مؤنثة ، وقد تذكر على معنى القتال . والجمع : حروب وفي القرآن المجيد : ﴿فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب حتى إذا أثخنتموهم فشدوا الوثاق فإما منا بعد وإما فداء حتى تضع الحرب أوزارها﴾ (٣) والحرب : التباعد ، والبغاء . يُقال هو حرب عليّ (٤)

(١) : موسوعة فقه عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - تأليف : محمد رواس قلعة جي ص ١٨٢ ، التعريفات الفقهية ص ٢٥٠

* وقد ورد ذكر مصطلح الجزية في كتاب : (الأحكام السلطانية) للماوردي ص ١٤٢

* كما ورد أيضاً في كتاب : (تحرير الأحكام في تدبير أهل الاسلام) لابن جماعة ص ٢٥

(٢) : الكليات لابي البقاء الكفوي ص ٥٧

* وقد ورد ذكر مصطلح «الحسبة» في كتاب : (مجموع الفتاوى) لابن تيمية ، باب الحسبة ج : ٢٨ ص ٦٦ تحت عنوان : «ولاية الحسبة»

(٣) : سورة محمد من الآية ٤

(٤) : القاموس الفقهي * لسعدي ابو جيب ص ٨٤

* وقد ورد ذكر مصطلح «الحرب» في كتاب : (الأحكام في تدبير أهل الاسلام) لابن جماعة ١٦٠

** الحربي :

- * منسوب الى الحرب وهو القتال ، والتباعد والبغضاء أيضاً (١)
- * والحربي عند المالكية : من دخل بلادنا محارباً (٢)

** المطارب :

اسم فاعل من حارب وهو نقيض السلم *

- عند المالكية : من أخاف الطريق ، لأجل أن يمنع الناس من السلوك فيها ، والانتفاع بالمرور فيها ، وإن لم يقصد أخذ مال السالكين ، بل قصد مجرد منع الانتفاع بالمرور ، سواء كان الممنوع فيها خاصاً أو عاماً *

وهو قاطع الطريق لمنع سلوك ، أو لأجل أخذ مال مسلم أو غيره ، على وجه يتعذر معه الغوث *

- عند الظاهرية : هو المكابر ، المخيف لأهل الطريق ، المفسد في الأرض ، سواء بسلاح ، أو بلا سلاح أصلاً ، سواء ليلاً أو نهاراً ، في مصر أو في فلاة ، أو في قصر الخليفة أو الجامع ، سواء قدموا على أنفسهم إماماً ، أو لم يقدموا سوى الخليفة نفسه ، فعل ذلك بجنده ، أو غيره ، منقطعين في الصحراء ، أو أهل القرية سكاناً في دورهم ، أو أهل حصن كذلك ، أو

(١) : المطلع على أبواب المقنع لأبي الفتح الحنبلي ص ٢٢٦

(٢) : القاموس الفقهي * لسعدي أبو جيب ص ٨٤

* وقد ورد ذكر مصطلح الحربي في كتاب : (تحرير الاحكام) لابن جماعة ص ٢٣٧

أهل مدينة عظيمة أو غير عظيمة كذلك ، واحداً كان أو أكثر ،
كل من حارب المارّ وأخاف السبيل بقتل النفس أو أخذ المال أو
الجراحة أو لإنتهاك فرج ، فهو محارب ، عليه وعليهم - كثروا
أو قلوا - حكم المحاربين .

- عند بعض أهل العلم : هو الذمي اذا نقض العهد ، ولحق بدار
الحرب وحارب المسلمين (١) فالحريون غير معصومين دماؤهم
واموالهم مباحة ما لم يكن بينهم وبين دار الاسلام عهد أو هدنة
حياد لان العصمة في الشريعة الاسلامية لا تكون إلا بأحد
أمرين بالإيمان أو الأمان (٢) وليس للحريين اذا لم يكن بينهم
وبين دار الاسلام عهد أو عقد أمان ان يدخلوا دار الاسلام لانه
لا يؤمن جانبه ، فيوقع الضرر بالمسلمين فإذا دخلها أحدهم بغير
أمان فهو مباح الدم والمال ويجوز قتله ومصادرة ماله كما يجوز
أسره والعفو عنه (٣)

أهل الحرب : **

* راجع حرف الألف - من هذا المعجم .

دار الحرب : **

* راجع حرف الدال - من هذا المعجم .

(١) : القاموس الفقهي لسعد ابو جيب ص ٨٤
* ولم أجده مذكوراً في كتب السياسة . وإن كان يدخل تحت مفهوم «الحربي»

(٢) : انظر بدائع الصنائع ج ٧ ، ص ١٣٠

(٣) : انظر المغني ج ٨ ، ص ٥٢٣ ، اختلاف الدارين ص ١٤٢

في اللغة : الصرف والمنع للإصلاح ، ومنه (حكمة الفرس) وهي الحديدية التي تمنع الجموع .

ومنه الحكيم ، لأنه يمنع نفسه ويصرفها عن هواها ، والاحكام والإتقان أيضاً .

والحكم أيضاً : الفصل والبت والقطع على الإطلاق . وآيات محكمات : أي أحكمت عباراتها بأن حفظت من الإحتمال . وحكم بينهم وله وعليه : أي قضى . (١)

* والحكم : هو القضاء شرعاً : أي هو فصل الخصومات ، وقطع المنازعات .

- عند المالكية : الإختيار بالحكم الشرعي على وجه الإلزام لمافيه من فصل الخصومات ، وإقامة الحدود ، ونصرة المظلوم .

- عند الإباضية : إنشاء القاضي إلزاماً (كالحكم بالنفقة) ، أو إطلاقاً (كالحكم بزوال الملك عن أرض إحياء عليها ، وأن تبقى مباحة لكل أحد ، أو بزوال ملك الصائد عن الصيد) .

- في المجلة (م ١٧٨٦) : عبارة عن قطع الحاكم المخاصمة ، وحسمه إياها ، وهو على قسمين :

القسم الأول : هو إلزام الحاكم المحكوم به على المحكوم عليه بكلام ، كقوله : أعط الشيء الذي ادعى عليك . ويقال لها قضاء الإلزام ، وقضاء الإستحقاق .

القسم الثاني : هو منع الحاكم المدعى عن المنازعة بكلام ، كقوله : ليس لك حق أو أنت ممنوع من المنازعة . ، يقال لهذا قضاء الترك (٢)

(١) : الكليات . لأبي البقاء الكفوي ص ٣٥٤

(٢) : التاموس الفقهي . لسعدي أبو جيب ص ٩٦ ، درر الحكم شرح مجلة الاحكام ج ١٢ ، ص ٥١٩

* وقد ورد ذكر مصطلح «الحكم» في كتاب : (تحرير الاحكام لابن جماعة ص ٦٦

* أيضاً في كتاب : (الحسبة) لابن تيمية ص ٦٦ ج ٢٨

من نُصِب للحكم بين الناس . وجمعه : حكام (١)
وفي المجلة (م ١٧٨٥) : هو الذات الذي نُصِب وعُيِّن من قبل
السلطان ، لأجل فصل وحسم الدعوى والمخاصمة الواقعة بين
الناس توفيقاً لأحكامها المشروعة .
وفي القرآن الكريم : ﴿وإن خفتن شقاق بينهما فابعثوا حكماً من
أهله وحكماً من أهلها﴾ (٢)
والحكم : من أسماء الله تعالى : ﴿أفغير الله أبتغي
حكماً﴾ (٣)(٤)

**** الحكومة :**

هي القضية المحكوم بها (٥) وأصلها رد الرجل عن الظلم .
**** المحكمة :**

هي هيئة تتولى الفصل في القضاء . أو هي مكان إنعقاد مكان
الحكم (٦)
**** حاكم الحكام :**

راجع مصطلح «شاهنشاه» في حرف الشين

(١) : التعريفات الفقهية ص ٢٥٩

(٢) : سورة النساء من الآية ٣٥

(٣) : سورة الأنعام من الآية ١١٤

(٤) : درر الحكام شرح مجلة الاحكام : علي حيدر ج ١٢ ص ٥١٨

* وقد ورد ذكر مصطلح «الحاكم» في كتاب : (الحسبة لابن تيمية ص ٦٦ ج ٢٨

(٥) : القاموس الفقهي . لسعدي أبو جيب ص ٩٧ وص ٩٨ ، دليل السالك للمصطلحات والأسماء في فقه
الامام مالك ، ص ٥٠

* ورد ذكر مصطلح «الحكومة» في كتاب : (الاسلام وأصول الحكم) لعلي عبدالرزاق ص ١١٤

* وأيضاً في كتاب : (الاسلام نظام إنساني) لمصطفى الرافعي ص ١٣

(٦) : القاموس الفقهي . لسعدي أبو جيب ص ٩٧ وص ٩٨ التعريفات ص ٢٤٢

* لم أجد ذكر هذا المصطلح في كتب السياسة بل ذكره الفقهاء في كتبهم الفقهية

هي النيابة عن الغير ، إما لغيبة المنوب عنه ، وإما لموته ، وإما لعجزه ، وإما لتشريف المستخلف • وعلى هذا استخلف الله عباده في الأرض . (١) وقال الامام الماوردي والبيضاوي «خلافة شخص من الاشخاص لرسول الله صلى الله عليه وسلم في اقامة القوانين الشرعية وحفظ حوزة الملة على وجه يجب اتباعه على كافة الأمة» (٢)

السلطان الأعظم ، الذي يحكم بين الخصوم ، ومن هنا علل الملائكة تساؤلهم بخوف الافساد •

وقيل الخليفة : من يخلف غيره ويقوم مقامه •

* وفي «الخليفة» في قوله تعالى ﴿إني جاعل في الأرض خليفة﴾ (٣)

قولان :

- احدهما : أنه آدم عليه السلام ، والمراد من قوله ﴿أتجعل فيها﴾ (٤) الى آخره • ذريته •
- الثاني : أنه ولد آدم لقوله تعالى ﴿وهو الذي جعلكم خلائف الأرض﴾ (٥)

(١) : الكلبيات لأبي البقاء الكفوي ص ٤٢٦ وص ٤٢٨
 * وقد ورد مصطلح «الخلافة» في كتاب : (الاحكام السلطانية) للماوردي ص ١٥ ، الاريجي : المواقف ص ٣٩٥
 * ورد ايضا في كتاب : (مجموع الفتاوى) لابن تيمية . باب الملك والخلافة . ج ٣٥ ص ١٨
 (٢) : انظر حاشية شرح المطالع ص ٢٢٨ ، الاحكام السلطانية ص ١٥
 (٣) : سورة البقرة من الآية ٣٠
 (٤) : سورة الانعام من الآية ١٦٥

وفي «ثمار اليوانع» كان أبو بكر الصديق رضى الله عنه يدعى خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم وكل من الثلاثة يدعى بأمير المؤمنين . وفي «الجوهرة» : لما وجد في خلافة أبو بكر وعمر قوله تعالى : ﴿كنتم خير أمة﴾ (١) وقوله جلّت عظمتة : ﴿ويتبع غير سبيل المؤمنين﴾ (٢).

ووجد أيضاً إجماع الجميع في خلافتهم ، فكان وجود طاعتهم كوجود طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم فيكون مجرد خلافتهم كفراً . وأما خلافة عثمان وعلي رضى الله عنهما فلم يوجد فيهما ما وجد في خلافة من قبلهما ، لموت أبي بكر وعمر رضوان الله عنهما قبل العقد لهما فصار شبهة فسقط إكفار جاحد خلافتهم ومن بعدهما بالطريق الأولى .

قال تاج الدين السبكي : «الأنبياء أحياء في قبورهم يصلون» وذلك سرّ تسمية الصحابة أبا بكر خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم دون ماعده . لأن خليفة الشخص هو الذي ينوب عنه في غيبته كما قال موسى لأخيه هارون : ﴿أخلفني في قومي﴾ (٣) فسيدنا أبو بكر رضى الله عنه نائب عن سيدنا مولانا رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك المدة التي ولى فيها (٤) وهي تطلق على نظام اختيار خليفة للرسول صلى الله عليه وسلم يحرس الدين ويسوس الأمة لهو بمثابة امام للأمة الإسلامية (٥) ، (٦) .

(٢) : سورة النساء من الآية ١١٥

(١) : سورة آل عمران من الآية ١١٠

(٣) : سورة الأعراف من الآية ١٤٢

(٤) : الكلبيات . لأبي البقاء الكفوي ص ٤٢٦ وص ٤٢٨

(٥) : الكلبيات لأبي البقاء الكفوي ص ٤٢٦ وص ٤٢٨

* وقد ورد ذكر مصطلح «الخليفة» في كتاب : (تحرير الأحكام) لابن جماعة ص ٥٧

* وكذا ورد في نفس الصفحة السابقة ذكر مصطلح «خليفة رسول الله»

* ورد ذكر مصطلح «الخليفة» في كتاب : (الأحكام السلطانية) للماوردي ص ١٣

(٦) انظر النظريات السياسية الإسلامية في العصر الحديث منظور الدين أحمد ص ٤٤ ، كراتشي باكستان

١٤٠٩هـ

كل نبي استخلفه الله في عمارة الأرض وسياسة الناس وتكميل نفوسهم وتنفيذ أمره فيهم لا حاجة به تعالى الى من ينوبه ، بل لقصور المستخلف عليه عن قبول فيضه وتلقي أمره بغير وسط ، ولذلك لم يستنبيء ملكاً (١)

وقد ورد خلاف بين العلماء في جواز إطلاق -خليفة الله- أوجزه ابن القيم بقوله :-

جماع أهل العلم في هذا على ثلاثة أقوال :

* الأول : الجواز • فيجوز أن يقال خليفة الله في أرض ، واحتجوا بحديث الكميل ابن علي «أولئك خلفاء الله في أرضه» وبقوله تعالى : ﴿إني جاعل في الأرض خليفة﴾ (٢) ونحوها في القرآن • وبقول النبي صلى الله عليه وسلم «إن الله ممكن لكم في الأرض ومستخلفكم فيها فناظر كيف تعملون فاتقوا الدنيا واتقوا النساء» واحتجوا بقول الراعي يخاطب أبا بكر - رضي الله عنه :

خليفة الرحمن إنا معشر حنفاء نسجد بكرة وأصيلاً
عرب نرى لله في أموالنا حق الزكاة منزلاً تنزيلاً

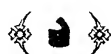
* الثاني : منع هذا الإطلاق • لأن الخليفة إنما يكون عمن يغيب ويخلفه غيره ، والله تعالى شاهد غير غائب فمحال أن يخلفه غيره بل هو سبحانه الذي يخلف عبده المؤمن فيكون خليفته ، واحتجوا بقول أبي بكر لما قيل له يا خليفة الله ، قال : لست بخليفة الله ولكني خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم وحسبي ذلك •

(١) انظر زاد المعاد للإمام ابن القيم ج ٢ ص ٣٦ ، ٣٧ منهاج السنة ج ١ ص ١٢٧
نقض الاسلام ومفصول الحكم : محمد الخضر حسين ص ٢٢٧ معجم المناهي اللفظية : مكر ابو زيد ص ١٥٦

(٢) : سورة البقرة من الآية ٣٠

* الثالث : مآقرره ابن القيم بعد ذلك فقال : إن أريد بالإضافة الى الله أنه خليفة عنه فالصواب قول الطائفة المانعة فيها • وإن أريد بالإضافة أن الله استخلفه عن غيره ممن كان قبله فهذا لا يمنع فيه الإضافة • وحقيقة خليفة الله هو الذي جعله الله خلفاً عن غيره • وبهذا يخرج الجواب عن قول أمير المؤمنين : أولئك خلفاء الله في أرضه - والله أعلم - (١)

.....



** دار الإسلام :

الدار بمعنى المحل والموضع والعرضة والساحة والبلد والوطن •
ودار الاسلام •

* هي مايجرى فيه حكم إمام المسلمين (٢)

* وهي البلاد التي غلب فيها المسلمون وكانوا آمنين يحكمون بأنظمة الإسلام (٣)

** دار الحرب :

هي الدار التي تجرى فيها احكام الكفر ولا يكون فيها السلطان والمنعة والقوة بيد المسلمين (٤)

(١) : زاد المعاد : ج٢ ، ٣٦ ، ٣٧ الخلافة والامامة عبدالكريم الخطيب ص٢٠٩

(٢) : الكليات • لأبي البقاء الكفوي ص ٤٥١ ، انظر معالم الدولة الاسلامية ، محمد سلام مذكور ص ٥٧

(٣) : معجم لغة الفقهاء لمحمد رواس قلعة جي وحامد صادق قنبي ص ٢٠٥

* وقد ورد ذكر مصطلح «دار الاسلام» في كتاب : (تحرير الاحكام) لابن جماعة ص ٢٣٨

(٤) : الكليات لأبي البقاء الكفوي • ص ٤١٥ انظر اختلاف الدارين ، ص ٢٠ ، القاموس الفقهي : حسين مرعي ، ص ٨٥

* هي مايجرى فيه أمر رئيس الكافرين ٠٠ وهي أيضاً ماكان فيه المسلمون خائفين من الكافرين (١) قال ابو يوسف «تعتبر الدار دار اسلام بظهور احكام الاسلام فيها وان كان جل أهلها من الكفار ، وتعتبر الدار دار كفر لظهور احكام الكفر فيها وان كان جل أهلها من المسلمين» (٢)

* وهي أراضي الدولة الكافرة التي أعلنت الحرب على المسلمين *

دار العهد : **

* وهي أراضي الدولة الكافرة التي ارتبطت بمعاهدات عدم اعتداء مع المسلمين (٣) ، وقد قسم الفقهاء دار العهد الى نوعين احدهما دار اهل الذمة وهي من عداد دار الاسلام لانها تحت حكم الاسلام والثاني دار اهل الهدنة وهي من عداد دار الحرب لانها لاتزال تحت حكم الكفر *

دار الكفر : **

* وهي البلاد التي يكون فيها المسلمون قلة ، والحكم فيها بغير انظمة اسلامية (٤) ، فالشرط الجوهرى لدى الفقهاء بالنسبة لدار الاسلام أو دار الحرب انما هو جريان الاحكام والسلطة فإن جرت فيها احكام الاسلام وتكون تحت سلطة المسلمين فالدار

(١) : المبسوط : للسرخي ج ١٠ ، ص ١٤٤ انظر فتاوى العلامة عبدالرحمن بن سعدي الحنبلي ج ١ ص ٩٢

(٢) : المبسوط : السرخي ج ١٠ ، ص ١٤٤

وقد ورد مصطلح «دار الحرب» في كتاب : (تحرير الاحكام) لابن جماعة ص ٢١٥
(٣) : معجم معجم لغة الفقهاء لمحمد رواس قلعة جي وحامد صادق قنبي ص ٢٠٥ اختلاف الدارين ص ٥٧ ، البحر الزخار لابن المرتضى ج ٦ ، ص ٤٦٨ .

* وقد ورد مصطلح «دار العهد» في كتاب : (النظرية الاسلامية في الدولة) لحازم عبدالمتعال ص ٣٢٤

(٤) : معجم لغة الفقهاء لمحمد رواس قلعة جي وحامد صادق قنبي ص ٢٠٥ و ص ٢٠٨
* ولم أجد ذكر هذا المصطلح في حدود المراجع السياسية التي اطلعت عليها ولعل المراد بها دار الحرب

دار اسلام ويترتب على ذلك ان يكون المسلمون فيها آمنين وان لم تجر فيها احكام الاسلام وكانت السلطة والمنعة للكفار فهي دار حرب ولو كان فيها مسلمون ، وكانت متاخمة لدار الاسلام ويترتب على ذلك ان المسلمين فيها لا يأمنون بأمان المسلمين* (١)

**** الدستور :**

* (بالضم) معرب ، وهو الوزير الكبير الذي يرجع في أحوال الناس الى مارسمه وفي الأصل : الدفتر المجمع فيه قوانين المملكة ، والتفتر : لغة فيه (٢)

* ودستور جمعها دساتير ، وهو القاعدة التي يعمل بها • والدستور : مجموعة القواعد الأساسية التي تبين شكل الدولة ومصادر الانظمة فيها ، ومدى سلطتها إزاء الأفراد (٣)

**** الدولة :**

نظام قانوني وسياسي ، ويمكن تعريفها بأنها جمع من الناس ، من الجنسين معاً يعيش على سبيل الاستقرار على اقليم معين محدود ، ويدين بالولاء لسلطة حاكمة لها السيادة على الإقليم وعلى أفراد هذا الجمع • وهي في الوقت الحاضر وحدة إقليمية (٤) إذ هي تقوم على أساس إقليمي ، فتمتد سلطتها ورقابتها لتشمل كل الأشخاص والأشياء الموجودة داخل حدود إقليمها ، بعكس ما كانت عليه الحال في العصور الوسطى في ظل نظام الاقطاع ونظام شخصية القوانين • ويتفرع على هذا الاساس الإقليمي للدولة أنها وحدها صاحبة السلطات أي صاحبة

(١) : انظر السياسة الشرعية : للشيخ عبد الوهاب خلاف ، ص ٦٩ ، . اختلاف الدارين ، ص ٢٣

(٢) : الكليات لأبي البقاء الكفوي ص ٤١٥

(٣) : معجم لغة الفقهاء • لمحمد رواس قلعة جي وحامد صادق قنبي ص ٢٠٥ و ٢٠٨ ، التعريفات الفقهية ، ص ٣٩١

* وقد ورد مصطلح «الدستور» في كتاب (الاسلام نظام انساني) لمصطفى الرافعي ص ٨٢

(٤) : انظر نظرية الدولة في الفقه السياسي الاسلامي ، فؤاد النادي ، ص ٣٣ ، ط ١ ، جامعة صنعاء

الاختصاص التشريعي والقضائي في إقليمها لا تشاركها فيه سلطة أخرى • والدولة في الاسلام هي «عبارة عن جماعة المسلمين واهل ذمتهم الذين يقيمون على ارض تخضع لسلطة اسلامية تدبر شئونهم في الداخل والخارج وفق شريعة الاسلام» (١)

الديوان:

**

- * لفظ معرب ، وهو السجل = الدفتر • وجمعه دواوين •
- * ديوان الحكم : الدفتر الذي يكتب فيه القاضي مايحتاج الى ضبطه وأول من وضع الديوان في النظام الاسلامي عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقال الماوردي الديوان موضوع لحفظ الحقوق من الأموال والأعمال ومن يقوم بها في الجيوش والعمال (٢)



الذمة:

**

- الذمة في اللغة العهد والأمان والضمان • واصطلاحاً هو الامان المؤبد ، والذمة ترد بمعنيين :
- الأول : معنى يصير به الإنسان أهلاً لثبوت الحق له أو عليه •
- الثاني : بمعنى العهد الذي يعطاه أهل الكتاب ومن جرى مجراهم ، ويعتبرون به من رعايا الدولة الإسلامية (٣)

(١) : القانون الدولي العام • للدكتور حامد سلطان وآخرون ص ٣٣٥ نظام الحكم في الاسلام عبدالمعال عطوه ، ص ٣٨ ، ٣٩

* وقد ورد ذكر مصطلح «الدولة» في كتاب : (النظرية الاسلامية في الدولة) لحازم عبدالمتعال ص ١٣٩

(٢) : معجم لغة الفقهاء • لمحمد رواس قلعة جي وحامد صادق قنبي ص ٢١٢ التعريفات الفقهية ، ص ٢٩٧

* وقد ورد ذكر مصطلح «الديوان» في كتاب : (مجموع الفتاوى) لابن تيمية باب الملك والخلافة ، تحرير الفاظ التنبيه أو لغة الفقهاء ، ص ١٢٠

* وكذلك ورد «الديوان» في كتاب : (تحرير الأحكام) لابن جماعة ، ص ١٣٨

(٣) : موسوعة فقه عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - لمحمد رواس قلعة جي ص ٣١٧ . الكاساني : بدائع الصنائع ج ٧ ، ص ١١٠

والذمة : هي العهد والأمان والكفالة • والحق والحرمة وعقد الصلح والمهادنة (١)

والذمة : الذات والنفس • ومنه قولهم : ثبت المال في ذمته ، وبرئت ذمته •

لأن النفس والذات محل الذمة • وهو تسمية للمحل باسم الحال • والجمع ذم •

- والذمة : العهد •

- والذمة : الأمان • وفي الحديث الشريف «ذمة المسلمين واحدة» أي : أمانهم صحيح فإذا أمن واحد منهم الكافر حرم على غيره التعرض له • سواء كان المسلم رجلاً ، أو امرأة ، حراً أو عبداً شريفاً أو ضعيفاً ، لأن المسلمين كنفس واحدة

- عقد الصلح والمهادنة ومنه الحديث الشريف : «وإذا حاصرت أهل حصن ، فأرادوك أن تجعل لهم ذمة الله ، وذمة نبيه ، فلا تجعل لهم ذمة الله ، وذمة نبيه ، ولكن اجعل لهم ذمتك ، وذمة أصحابك ، لأنكم إن تخفروا ذمتكم وذمة أصحابكم أهون من أن تخفروا ذمة الله ورسوله» رواه مسلم •

- والذمة : الكفالة •

- والذمة : الحق ، والحرمة • ومنه الحديث الشريف : «من ترك صلاة مكتوبة متعمداً فقد برئت منه ذمة الله» رواه أبو داود في سننه •

عند المالكية : وصف شرعي به الأهلية «لوجوب ما له ، وما عليه» • قابل للإلزام واللتزم •

عند الحنفية : وصف شرعي به الأهلية لوجود ماله وما عليه •

عند الشافعية : وصف قائم بالإنسان صالح للإلزام والالتزام ، وهو يزول بالموت هذا وإن الإنسان يولد وله ذمة صالحة للوجوب له وعليه عند جميع الفقهاء • (٢)

(١) : القاموس الفقهي • لسعدي أبو جيب ص ١٣٨ •

(٢) : القاموس الفقهي • لسعدي أبو جيب • ص ١٣٧ انظر حقوق أهل الذمة في الدولة الإسلامية للمودودي ص ١٠ •

* وقد ورد ذكر مصطلح «الذمة» في كتاب : ((الاحكام السلطانية)) للمودودي ص ١٤٣ •

**** الذممي :**

هو المعاهد الذي أعطى عهداً يأمن به على ماله وعرضه ودينه (١) وعرفه الإمام الغزالي بقوله (هو كل كتابي عاقل بالغ حر ذكر متأهب للقتال قادراً على أداء الجزية) (٢) وعند الحنابلة «من استوطن دارنا بالجزية (٣) »

فالذمي هو كل كافر بالغ عاقل حر ذكر فـمن يـقم في دار الاسلام قادراً أقراره على دينه بالجزية (٤)

**** أهل الذمة :**

راجع حرف الألف - من هذا المعجم -

.....



**** رئيس الدولة :**

هو الرئيس الأعلى للسلطة التنفيذية ، ويلعب في معظم الدول دوراً ولو اسماً في ممارسة العلاقات الخارجية ، وتقوم الدساتير المختلفة بتحديد السلطة التي يتمتع بها .

-
- (١) : القاموس الفقهي ، لسعدي أبو جيب ص ١٣٧ ، انظر احكام الذميين والمستأمنين في دار الاسلام عبدالكريم زيدان ص ٤٥ عقد الذمة في التشريع الاسلامي : محمد عبدالهادي المطردي ، ص ٢٥
- (٢) الوجيز في فقه الامام الشافعي ج ٢ ، ص ١٩٨
- (٣) انظر حاشية الروض المربع ، ج ٢ ، ص ٢٥ ، كشف القناع ج ٣ ، ص ٩٢
- (٤) انظر الباب : للغنيمي ج ٤ ، ص ١٤٣

وطبقاً لقواعد القانون الدولي يقوم رئيس الدولة بدور رئيسي في
التفاوض باسم دولته وفي عقد المعاهدات والتصديق عليها وفي
إعلان الحرب وهي الصور الثلاث لعلاقات الدول الخارجية (١)

**** الرشوة :**

* ما يعطى « لإبطال حق أو لاحقاق باطل » وقيل هي ماتعطى بشرط
الاعانة .

* وهي ما يتوصل به الى ممنوع ، فإن كان حقاً فالإثم على المرتشي ،
وإن كان باطلاً فالإثم عليهما .

وأصلها من الراشي : الذي يتوصل به الى الماء . فالراشي :
معطى الرشوة ، والمرتشي : آخذها . والرائش الساعي بينهما (٢)
قال الإمام النووي : الرشوة والهدية متقاربتان . قال القاضي أبو
القاسم بن كج : الفرق بينهما أن الرشوة عطية بشرط أن يحكم له
بغير حق ، أو يمتنع عن الحكم عليه بحق ، والهدية عطية مطلقة
، وقال الغزالي في الإحياء : المال إن بذل بغرض أجل فهو قربة
وصدقة ، وإن بذل لعاجل فإن كان لغرض مال في مقابلته فهو
هبة بثواب مشروط أو متوقع ، وإن كان لغرض لمجرد نفسه

(١) : القانون الدولي العام . للدكتور حامد سلطان . ص ١٤٥ ، الشريعة الاسلامية والقانون الدولي
: علي علي منصور ، ص ٢٢١

* وقد ذكر مصطلح «رئيس الدولة» في كتاب : (نظام الحكم لظافر القاسمي ، ص ٣٧٣ سيادة القانون بين
الشريعة الاسلامية والشرائع الوضعية : عبدالله مرسي ص ٦٧

(٢) : المطلع على أبواب المقنع . لأبي الفتح الحنبلي . ص ٢١٩ ، المغرب : للمطرزي ص ٣٣١

فهدية ، عمل محرم ، أو واجب متعين فهو رشوة وإن كان مباحاً فإجارة أو حباله ، وإن كان للتقرب والتودد للمبذول له ، فإن كان وإن كان ليتوسل بجاهه الى أغراض ومقاصد ، فإن كان جاهه بعلم أو نسب أو صلاح فهدية ، وإن كان بالقضاء والعمل بولاية فهو رشوة (١)

الرعية: **

بفتح الراء وكسر العين ، والجمع رعايا ، ورعى الحاكم رعيته : ساسها وتولى أمرها .
والرعية : هم كل من كانوا تحت الولاية العامة لأمير المؤمنين (٢) أو الخليفة أو السلطان أو الملك وفي الحديث «والامام راع ومستول عن رعيته» رواه مسلم .

.....

﴿ ز ﴾

.....

﴿ س ﴾

السلطة: **

أصل السلطنة القوة ، ومنه السليط لقوة اشتغاله ، والسلطة لحدة اللسان (٣)

- (١) : تحرير الفاظ التنبيه أو «لغة الفقه» للإمام محي الدين يحيى بن شرف النووي . ص ٣٢٣ ، انيس الفقهاء ، ص ٢٢٩ . جريمة الرشوة في الشريعة الاسلامية مع دراسة نظام مكافحة الرشوة في المملكة : عبدالله الطريقي ، ص ٤٩
- * وقد ورد ذكر مصطلح «الرشوة» في كتاب : (الاحكام السلطانية) للماوردي ص ٧٥
- (٢) معجم لغة الفقهاء . لمحمد رواس قلعة جي وحامد صادق قنبي . ص ٢٢٤
- * وقد ورد ذكر مصطلح «الرعية» في كتاب : (السياسة الشرعية) لابن تيمية ص ١٣
- (٣) : الكليات لأبي البقاء الكفوي . ص ٤٩٣
- * وقد ورد ذكر مصطلح «السلطة» في كتاب : (الحسبة) لابن تيمية ص ٦٦

**** السلطان :**

الوالي • وقال صاحب «المستوعب» : وذو السلطان - هو الرمام - من السلاطة : وهي القهر (١) وقيل من السليط الذي هو الزيت لأنه يستضاء به في دفع الظلم وتخليص الحقوق • والسلطان : الملك ونحوه ، أو الوالي ، كل من له حق الإجبار في جهاز الحكم في الدولة • وفي الحديث «لا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه» أي في موضع يملكه أو يتسلط عليه بالتصرف لصاحب المجلس وإمام المسجد (٢)

**** السلطة التشريعية :**

وهي تلك الجهة التي تملك إصدار القواعد العامة الملزمة التي تحكم تصرفات الجماعة في نطاق الدولة والتنظيم وفقاً لمبدأ الشرعية يتدرج في قوته : ففي قمة التدرج التشريعي توجد القواعد الدستورية ويليها في التدرج ، التشريع البرلماني ، فاللوائح (٣)

**** السلطة التنفيذية :**

إذا كانت المهمة الرئيسية للسلطة التشريعية تنحصر في وضع القواعد العامة المجردة ، فإن وظيفة السلطة التنفيذية تنحصر في

-
- (١) : المطلع على أبواب المقنع . لابي الفتح الحنبلي ص ٩٩
(٢) : معجم لغة الفقهاء . لمحمد رواس قلعة جي وحامد صادق قنبي ص ٢٤٨ ، التعريفات الفقهية : للمجلدي ص ٣٢٢
* وقد ورد ذكر مصطلح «السلطان» في كتاب : (السياسة الشرعية) لابن تيمية ص ١٤٢ ، تحرير الفاظ التبيين ص ٣٢٨
(٣) : موسوعة الفقه والقضاء للدول العربية ص ٤٩ ، ص ١٩٠ ، ج : ١٤٢ ، السياسة الشرعية ، خلاف ص ٢٣ ،
* وقد ورد ذكر السلطة التشريعية ١٠٠ في كتاب (النظرية الإسلامية في الدولة) لحازم عبدالمتعال ، ص ٢٩٣

وضع هذه القواعد العامة موضع التنفيذ • وعلى هذا الأساس النظري يعتبر دور السلطة التنفيذية تابعاً لدور السلطة التشريعية ، لأن السلطة التشريعية هي التي تعبر عن إرادة الأمة ممثلة في برلمانها طبقاً للمبادئ التقليدية في الديمقراطية (١)

السلطة القضائية :

**

وهي السلطة المختصة بتفسير القانون وتطبيقه على المنازعات التي تُعرض عليها . فإذا كانت السلطة التنفيذية تقوم بتنفيذ القانون ، وكان القضاء بعمله أيضاً ينفذ القانون فثمة فارق بين الإثنين :

فالسلطة التنفيذية تنفذ القانون من تلقاء نفسها ، أما القضاء فإنه لا يعمل إلا إذا طرحت عليه منازعة بين خصوم • (٢)

السلم :

**

بالكسر والسكون : ضد الحرب ، وهو من الألفاظ التي أوائلها مكسورة وأوائل أضدادها مفتوحة : كالعلم والجهل •

*** والسلم بمعنى الصلح يذكر ويؤنث (٣)**

(١) : موسوعة الفقه والقضاء للدول العربية . ص ٤٩ ، ص ١٩٠ ، ج : ١٤٢ ، السياسة الشرعية : خلاف ص ٢٣

* وقد ورد ذكر «السلطة التنفيذية» في كتاب : (النظرية الإسلامية في الدولة) لحازم عبدالمتعال ص ٣٠١

(٢) : موسوعة الفقه والقضاء للدول العربية ج ١٤٢ ، ص ٢٦٦ السلطات الثلاث : سليمان الطماوي ص ٣٢٥

* وقد ورد ذكر «السلطة القضائية» في كتاب : (النظرية الإسلامية في الدولة) لحازم عبدالمتعال ص ٢٩٩

(٣) الكليات • لابي البقاء الكفري ص ٥٠٧

* والسلم : السلام • والاستسلام قال تعالى ﴿فَإِنْ أَعْتَزَلَوْكُمْ فَلَمْ يقاتلوكم وألقوا اليكم السلم فما جعل الله لكم عليهم سبيلاً﴾ (١)

** **السياسة :**

- بكسر السين مصدر سأس يسوس الدواب : راضها وعنى بها وهي رعاية شؤون الأمة بالداخل والخارج وفق الشريعة الإسلامية

- وهي الحكم سياسة : العمل بمقاصد الشريعة عندما يؤدي العمل بالنص الى إضرار بمصالح الرعية لظروف طارئة (٢)

* والسياسة هي : استصلاح الخلق بإرشادهم الى الطريق المنجي في العاجل والآجل ، وهي من الأنبياء على الخاصة والعامة في ظاهرهم وباطنهم ، ومن السلاطين والملوك كل منهم في ظاهرهم لاغير ، ومن العلماء ورثة الأنبياء على الخاصة في باطنهم لاغير (٣)

** **السفارة :**

بفتح السين وكسرهما مصدر سفر وتطلق لغة على ايقاع الصلح بين القوم يقال سفر بين القوم اي أصلح (٤)

- (١) سورة النساء الآية ٩٠
 (٢) معجم لغة الفقهاء لمحمد رواش قلعة جي وحامد صادق قنبي ص ٢٤٨
 * وقد ورد ذكر مصطلح «السلم» في كتاب : (الحسبة) لابن تيمية ج ٢٨ ، ص ٢٤١
 (٣) معجم لغة الفقهاء • لمحمد رواش قلعة جي وحامد قنبي ص ٢٤٨
 (٤) الكليات لابي البقاء الكفوي ص ٥١
 (٥) نسان العرب : لابن منظور تلمة سفر ج ٤ ، ٣٧٠ ، ابي البقاء : الكليات ج ٣ ، ص ٣٣

كما تطلق على الارتحال فيقال : سفر الرجل اي خرج
للارتحال (١)

وقد اشتق من لفظ السفارة مصطلح السفير فقالوا : السفيري ،
وسفير الامة وسفير الممالك وسفير الملوك والسلاطين (٢)
وعرفوه بانه الرسول المصلح بين القوم وتجمع السفير على سفراء
كفقيه وفقهاء فالسفارة بعث ولي الامر لشخص معتمد من قبله
الى جهة معينة لمباشرة مهمة معينة •

.....

﴿ ش ﴾

** شاهنشاه :

مصطلح تطلقه الأعاجم والفرس على ملوكها •
قال ابن القيم رحمه الله في تحفة المودود : «ومن المحرم التسمية
بملك الملوك وسلطان السلاطين وشاهنشاه • فقد ثبت في
الصحيحين من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال : «إن أخنع اسم عند الله : رجل تسمى
ملك الأملاك • وفي رواية : أخنى بدل أخنع» •
وفي رواية لمسلم : «أغيظ رجل عند الله يوم القيامة وأخبثه رجل
كان يسمى : ملك الأملاك ، لا ملك إلا الله» •

(١) : تهذيب الاسماء واللغات ج ٣ ، ص ١٤٩

(٢) : المشرف المعلم : للمكبري ، ج ٢ ، ٢٥٧ ، صبح الاعشي ج ٦ ، ص ١٤٩

وقال بعض العلماء : وفي معنى ذلك كراهية التسمية بقاضي
القضاة وحاكم المحاكم فإن حاكم المحاكم في الحقيقة هو الله ،
وقد كان جماعة من أهل الدين والورع والفضل يتورعون عن
إطلاق لفظ قاضي القضاة ، وحاكم المحاكم قياساً على ما يغضه
الله ورسوله من التسمية بملك الأملاك .

وكذلك تحريم التسمية بسيد الناس ، وسيد الكل كما يحرم سيد
ولد آدم ، فإن هذا ليس لأحد إلا لرسول الله صلى الله عليه
وسلم وحده فهو سيد ولد آدم . فلا يحل لأحد أن يطلق على
غيره ذلك . (١)

الشريعة : **

اسم للأحكام الجزئية التي يتهدب بها المكلف معاشاً ومعاداً ،
سواء كانت منصوصة من الشارع أو راجعة إليه ، وأصل
الشريعة مورد الماء ثم أستعير لكل طريقة موضوعة بوضع إلهي
من الأنبياء (٢)

الشورى : **

من شاور وشاورته في الأمر واستشترته وراجعته لأرى رأيه
واستشارة طلب منه المشورة ، وقد أبان العلماء أن الحكم
التكليفي فيها ينقسم إلى رأيين :

(١) تحفة المودود بأحكام الملوك ، ص ٨١ وانظر معجم المناهي اللفظية ص ٣١١

* ولم أجد ذكر هذا المصطلح «شاهنشاه» في حدود المراجع السياسية التي اطلعت عليها إلا أنني وجدته في

كتاب : (زاد المعاد في هدى خير العباد) لابن القيم ج ٢ ، ص ٣٤ باب ما يكره من الكنى للناس ،

(٢) الكليات لأبي البقاء الكفوي ص ٥٢٤

* وقد ذكر مصطلح «الشريعة» في كتاب : (تحرير الاحكام) لابن جماعة ص ٨٧

أولهما : الوجوب ، ، فقوله ﴿وشاورهم في الأمر﴾ ظاهر الامر الوجوب ، قال ابن عطية «والشورى من قواعد الشريعة وعزائم الاحكام ومن لا يستشر اهل العلم فعزله واجب وهذا مما لا اختلاف فيه» (١)

وثانيها : الندب وينسب هذا القول لقتادة وابن اسحاق والشافعي والربيع (٢)

الشعب :

**

كل جماعة كثيرة من الناس يرجعون الى أب مشهور ، بأمر زائد فهو شعب ، كعدنان ،

ودونه القبيلة ، وهي ما انقسمت فيها أنساب الشعب ، كربيعة ومضر ، ثم العمارة : وهي ما انقسمت فيها انساب القبيلة كقريش وكنانة ، ثم البطن : وهي ما انقسمت فيها أنساب العمارة كبني عبد مناف ، وبني مخزوم ثم الفخذ وهي ما انقسمت فيها أنساب البطن كبني هاشم وبني أمية ، ثم العشيرة وهي ما انقسمت فيها أنساب الفخذ كبني العباس وبني أبي طالب والحي : يصدق على الكل ، لأنه للجماعة المتنازلين بمربع منهم ، وكلما تباعدت الأنساب ارتفعت المراتب (٣)

- (١) انظر المصباح المنير للفيومي ، مادة شور ، الموسوعة الفقهية
(٢) انظر تفسير القرطبي ج٤ ، ٢٤٩ ، الجصاص : احكام القرآن ج٢ ، ٤٨ ، الفخر الرازي ج٩ / ٩٧ ، مواهب الجليل ٣ / ٣٩٥ ابن الازرق : بدائع السلك في طباع الملك ج١ ، ٢٩٥
(٣) الكليات لأبي البقاء الكفوي ، ص ٥٢٤ انظر التوقيف على مهمات التعارف ص ٤٣٠
* وقد ورد ذكر مصطلح «الشعب» في كتاب : (النظرية الاسلامية) لحازم عبدالمتعال ص ١٩٤

﴿ ص ﴾

**** صاحب الجلالة الملك المعظم :**

قال الشيخ محمد بن ابراهيم مفتي الديار السعودية في تقرير له :
(لا يظهر لي أن فيهما بأساً لأن له جلالة تناسبه) (١)

**** الصلح :**

إسم مصدر لصالحه ومصالحه وصلاًحاً • يذكر ويؤنث •
قال المصنف - رحمه الله - : الصلح معاقدة يتوصل بها الى
الإصلاح بين المختلفين ، ويتنوع أنواعاً ، صلح بين المسلمين
وأهل الحرب ، و صلح بين أهل العدل وأهل البغي ، و صلح
بين الزوجين (٢)

* والصلح : إنهاء الخصومة • وفي الحديث الشريف «الصلح بين
المسلمين جائز إلا صلحاً حرم حلالاً أو أحل حراماً» •

* والصلح : إنهاء الحرب ، وهو أيضاً السلم •
وشرعاً : - عقد يرفع النزاع ، ويقطع الخصومة ، وينعقد
بالإيمان والقبول •

﴿ ض ﴾

**** الضمان :**

مصدر ضمته أضمنه ضماناً اذا كفلته ومنه ضامن وضمن ومنه
الزعيم (٣) ومنه ضمن الحاكم الرعية اي تكفل بها وتحمل
ماتفعله •

(١) معجم المناهي اللفظية • للشيخ : بكر عبدالله أبو زيد ص ٢٠٦

(٢) المصلح على ابواب المقنع لأبي الفتح الحنبلي ص ٢٥٠

* وقد ورد ذكر مصطلح «الصلح» في كتاب : (مجموع الفتاوى) لابن تيمية باب الملك والخلافة ج ٣٥
ص ٦٠ تعريفات ابن الكمال ص ١٠٧

(٣) التعريفات للجرجاني ص ١٤٥ ،



الطاعة :

**

موافقة الأمر

وعرفت بانها كل مافيه رضى الله والتقرب اليه وضدها المعصية
ومنها الحديث «لا طاعة لمخلوق في معصية الخالي» رواه مسلم
ومنها قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا
الرسول وأولي الأمر منكم﴾ (١) ، (٢)

.....



الظلم :

**

أصل الظلم في اللغة وضع الشيء في غير موضعه ، والجور
ومجاوزة الحد ، والميل عن القصد ، ثم كثر استعماله حتى سمي
كل عسف ظلماً ومفهومه في الاصطلاح لا يخرج عن معناه
اللغوي (٣) وفي الفقه السياسي الاسلامي ذهب الفقهاء الى ان
الامام لا يعزل بالجور والظلم ولهم في ذلك خلاف وتفصيل بينة
الامام الماوردي في الاحكام السلطانية ، والامام ابي يعلى
الحنبلي في الاحكام السلطانية والشيخ ابن تيميه في منهاج السنة
وامام الحرمين في الغياثي (٤)

- (١) سورة النساء من الآية ٥٩
(٢) : القاموس الفقهي ٠ لسعدي أبو جيب ص ٤٤٥ ، تحرير الفاظ التنبيه أو لغة الفقهاء ص ٢٠٣
(٣) لسان العرب ، المصباح المنير ، فتح القدير ج ٥ / ٤٣٣ ، حاشية الطحطاوي على مراقبي الفلاح ،
ص ٢٧٥ حاشية ابن عابدين ١ / ٥٤٨ الزرقاني : شرح خليل ٢ / ٦٧ ، كشف القناع ١ / ٤٥ ، ٤٩٦
(٤) الموسوعة الفقهية ، ج ٢٩ / ١٧٤

* العريف : هو رئيس القوم لأنه عرف بذلك ، أو النقيب ، وهو دون الرئيس (١)

* والجمع : عرفاء ، والعريف : هو القيم بأمر القبيلة ، والجماعة من الناس يلي أمورهم ويتعرف الأمير منه أحوالهم ، فعيل : بمعنى فاعل ، والعرافة عمله .
وقوله : «العرافة حق» : أي فيها مصلحة للناس ورفق في أمورهم وأحوالهم .

وقوله : «العرفاء في النار» تحذير من التعرض للرياسة لما في ذلك من الفتنة ، وانه إذا لم يقيم بحقه ، استحق العقوبة وأثم (٢)

الموثق . ووضعه لما من شأنه أن يُراعى ويتعهد كالقول والقرار واليمين والوصية والضمان والحفظ والزمان والأمر .

يقال : - عهد الأمير الى فلان بكذا : « إذا أمره » . ويقال للدار : من حيث أنها تراعى بالرجوع إليها .

واختلف في العهد في قوله تعالى : ﴿ لا ينال عهدي الظالمين ﴾ (٣) وإلا ظهر أن المراد به النبوة فلا دلالة في الآية على أن الفاسق لا يصلح للإمامة .

* والعهد : الإلزام (٤)

(١) : الكلّيات لأبي البقاء الكفوي . ص ٦٥٦ ، انيس الفقهاء في تعريفات الالفاظ المتداولة بين الفقهاء : للقرافي ص ٢٢٤

(٢) : المطلاع على أبواب المنع . لأبي الفتح الحنبلي ص ٢٤١ ، شرح فتح القدير ج ٧ ص ١٦٣ ، مغني المحتاج ج ٢ ص ١٩٨

* وقد ورد مصطلح «النقيب والعريف» في كتاب : (الحسبة) لابن تيمية ج ٨ ، ص ٦٦
(٣) : سورة البقرة من الآية ١٢٤

(٤) : الكلّيات لأبي البقاء الكفوي ص ٦٤٠
* وقد ورد ذكر مصطلح «العهد» في كتاب : (الاسلام نظام انساني) لمصطفى الرافعي ص ٢٠٧

راجع حرف الدال - من هذا المعجم

﴿ غ ﴾

﴿ ف ﴾

﴿ ق ﴾

** القاضي :

بكسر الضاد ، والجمع قضاة • وهو من نصبه ولي الأمر لفصل الخصومات بين الناس وحسم الدعاوى والمنازعات وغير ذلك •

قاضي القضاة = رئيس القضاة أي المتصرف في القضاء (١)

* والقاضي هو القاطع للأمور ، المحكم لها • بحكم الشرع •

* والقضاة نوعان :-

الأول : قاضي عينته الدولة ، وأوكلت اليه الفصل بين المتخاصمين ، وله حق إقامة الحدود والتعزيرات ، وفرض الغرامات وتنفيذها بالقوة •

الثاني : قاضي اتفق المتخاصمان علي تحكيمه ، وهذا يستمد سلطته من المتحاكمين فإذا مارفض أحد المتخاصمين تنفيذ ما قضى به هذا القاضي ، فليس لدى هذا النوع من القضاة ما يستطيع إجباره على التنفيذ (٢)

(١) انظر التعريفات الفقهية : محمد السيد عبدالعليم المجددي ، ص ٣٢١ ، ومعجم لغة الفقهاء لمحمد

رواس قلعة جي وحامد صادق قنبي ص ٣٥٤

(٢) : موسوعة فقه عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - لمحمد روااس قلعة جي ص ٥٦١

* وقد ورد ذكر مصطلح «القاضي» في كتاب : (الاحكام السلطانية) للماوردي ص ٦٥

هو رئيس القضاة المتصرف في القضاء ويقابله اليوم منصب وزير العدل .

راجع حرف الشين - من هذا المعجم - مصطلح - «شاهنشاه»

**** القانون :**

* القانون : لفظ معرب ، والجمع قوانين ، وهو المقياس من كل شيء «أمر كلي ينطبق على جزئياته» .

* وهو أيضاً النظام المكتوب الذي تعمل به الحكومة وتطبقه الرعية .

* والقانون كلمة سريانية : بمعنى السيطرة ، ثم نُقل الى القضية الكلية من حيث يستخرج بها أحكام جزئيات المحكوم عليه فيها (١)

**** القضاء :**

* إتمام الشيء قولاً وفعلاً ، وقال أئمة الشرع : القضاء قطع الخصومة ، أو قول ملزم صدر عن ولاية عامة ويكون امضاء الحكم وسمى الحاكم قاضياً لانه يمضي الاحكام ويحكمها (٢)

(١) الكليات لأبي البقاء الكفوي ص ٧٣٤

* وقد ذكر مصطلح «القانون» في كتاب : (الاسلام نظام انساني) لمصطفى الرافعي وللإمام ابن جزري الغرناطي كتاب فقهي سماه قوانين الاحكام الشرعية ، عبدالباقى البكري : المدخل لدراسة القانون ، ص ١٥

(٢) تحرير الفاظ التنبيه أو لغة الفقهاء ، ص ٣٣١ ، التعريفات ص ١٨٥ ، الكليات . ٨٨ / ١ ، المصباح المنير ٦١٢

* والقضاء من أجل العلوم قدراً وأعزها مكاناً وأشرفها ذكراً فهو مقام علي ومنصب نبوي ، به الدماء تُعصم والأبضاع تحرم وتنكح ، والأموال يثبت ملكها • والدليل على ذلك من القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿وداود وسليمان إذ يحكما في الحرث إذ نفشت فيه غنم القوم وكنا لحكمهم شاهدين﴾ (١) ﴿ففهمناها سليمان وكلاً أتينا حكماً وعلماً﴾ (٢)

واختلف الفقهاء حول تعريف القضاء :

- فعند الحنفية : هو ولاية الفصل في الخصومات وقطع المنازعات على وجه مخصوص لما يترتب على حكم القاضي من قطع دابر الخصومات •
- أما عند المالكية : فهو الاخبار عن حكم شرعي على سبيل الالتزام •
- وعند الشافعية : رفع الخصومة بين خصمين فأكثر بحكم الله تعالى •
- وعند الحنابلة : هو تبين الحكم الشرعي في المنازعة والالتزام به (٣)

فالقضاء عند جمهور الفقهاء يعني الحكم في الخصومة • لذلك سمى القاضي في الإسلام بالحاكم وان كان مدلول الحكم أوسع

(١) :سورة الانبياء الآية ٧٨

(٢) : سورة الانبياء من الآية ٧٩

(٣) : الكليات • لأبي البقاء الكفوي • ص ٧٠٥ السلطة القضائية وشخصية القاضي في النظام الاسلامي : محمد البكري ص ٤٧

دائرة من القضاء ويشمل القضاء بمعنى الفصل في الخصومات كما يشمل كل ما يصدر من الحاكم (الوالي) لتحقيق العدالة في محيط الأمة والجماعة ، فيصدق ذلك على ما يصدره من أوامر ونواه لتنظيم شؤون الدولة ، وكل ما يتعلق بأعمال الولاية والحكم دون أن تكون هناك خصومة أو خصوم كصرف الأموال فيما يعود بالخير على البلاد أو حبسها وجمع الجيوش ، وتعيين الولاية أو عزلهم والفصل في الخصومات بما له من ولاية عامة ، فلإمام (رئيس الدولة) أن يقضي وأن يفتي وأن يتخذ من القرارات والأعمال ما ليس بقضاء ولا فتيا ، فكل إمام قاض ومفت ، أما المفتي والقاضي : فلا يصدق عليهما وصف الإمامة الكبرى .

فللحكم معنى خاص وهو القضاء ، ومعنى عام يشمل القضاء وغيره من أعمال الوالي التي يصدق عليها بلغة العصر الأوامر والقرارات واللوائح (١)



(١) : موسوعة الفقه والقضاء للدول العربية ج : ١٤٠ ، ص ١٢١
 * ورد ذكر مصطلح «القضاء» في كتاب (السياسة الشرعية) لابن تيمية ص ١١ ، القضاء في الاسلام : محمد سلام مذكور ص ٢٨



** مكس :

* يقال مكس : للرشوة ولما يأخذ السلطان • قال صاحب المعجم الوسيط (والضريبة قدرها وجباها) (١)

- راجع حرف الراء - من هذا المعجم = مصطلح «الرشوة»
** المعاهدة :

* هي وفاق أو طبيعة اتفاقية بين أشخاص القانون الدولي بقصد خلق حقوق والتزامات دون أن يشترط فيه لإحداث هذه الآثار القانونية - أن يفرغ في شكل معين (٢) واستعمل في الموثق الذي يلزم مراعاته •
** الملك :

* الملك من أسماء الله تعالى : وفي القرآن الكريم ﴿فتعالى الله الملك الحق لا إله إلا هو رب العرش الكريم﴾ (٣) لأنه المالك المطلق ومالك الملوك ومالك يوم الدين •

* والملك : ذو الملك ، وهو صاحب الأمر والسلطة على أمة ، أو قبيلة أو بلاد (٤)

* والملك : هو الرئيس الأعلى للدولة ، وهو يقابل الخليفة ، أو أمير المؤمنين في عصر الخلفاء الراشدين •

(١) انظر المعجم الوسيط ج ، ص ٨٨١ ، ومعجم المناهي اللفظية للشيخ : بكر بن عبد الله أبو زيد ص ٢٧

* وقد ورد لفظ «مكس» في كتاب : (تحرير الأحكام) لابن جماعة ص ١٤٥

(٢) : موسوعة الفقه والقضاء للدول العربية ج ٧٩ ، ص ١٨ ، التعريفات الفقهية ، ص ٣٩٣ ، احكام المعاهدات في الشريعة الاسلامية ، ص ١٤٥

* وقد ورد مصطلح «المعاهدة» في كتاب : (الاسلام نظام إنساني) لمصطفى الرافعي ص ٢٠٧

(٣) : سورة المؤمنون الآية ١١٦

(٤) : القاموس الفقهي • لسعدي أبو جيب ص ٣٤٠

* والملك : من له السلطنة والتصرف في الأمر والنهي في جماعة العقلاء ، فهو صفة مشبهة من الملك ، بمعنى : الإمارة والسلطنة . «والملك أوسع دلالة من الملك ، لشموله لغير العقلاء ، لكن الملك أبلغ لدلالته على القوة القاهرة »

والتولي من الملائكة شيئاً من السياسة يُقال له (ملك) ، ومن البشر يُقال له (مَلِك) . (١)

ملك الملوك : **

- راجع حرف الشين - من هذا المعجم - مصطلح شاهنشاه

المعارضة : **

لغة المقابلة على سبيل الممانعة واصطلاحاً : اقامة الدليل على خلاف ما اقامه عليه الخصم (٢)



النصرة : **

وهي خلاف الخذلان وهي نصره الرعية ووقوفها مع الامام على المعاندين والفجار والخارجين على السلطة (٣)

(١) : الكليات لأبي البقاء الكفوي ص ٨٥٣

(٢) : التوقيف على مهمات التعاريف : محمد عبدالرؤف المناوي ، ص ٦٦٤ ، بيروت دار الفكر

(٣) : التعريفات الفقهية ، ص ٥٢٧



** الهجرة :

* مأخوذة من هجر ، ضد وصل ، وكان يستعمل للمهاجرين ثم غلب على الخروج من أرض إلى أرض • والهجرة هجرتان :

إحدهما : أن يدع الرجل أهله وماله ، وينقطع بنفسه إلى مهاجرة ، ولا يرجع من ذلك بشيء •

والثانية : هجرة الأعراب ، وهي أن يدع البادية ويغزو مع المسلمين ، وهي دون الأولى في الأجر (١)

* والهجرة : اسم من الهجر • وهي :-

- ترك الوطن الى بلد غيره للإقامة فيه •

- الانتقال الذي تم للرسول صلى الله عليه وسلم والمؤمنين حتى فتح مكة ، وهو انتقال من دار الكفر الى دار الإسلام (المدينة المنورة) (٢)

* والهجرة هجرتان :-

أولاهما : هجرة المسلمين في صدر الاسلام الى الحبشة فراراً من أذى قريش •

ثانيهما : هجرة رسول الله والمسلمين قبله وبعده ومعه الى المدينة فقد كانت الهجرة من فرائض الاسلام بعد هجرة النبي صلى الله عليه وسلم ثم نسخت بعد فتح مكة لقوله صلى الله

(١) التعريفات الفقهية ص ٥٢٧

(٢) المطلع على أبواب المقنع لأبي الفتح الحنبلي ص ٢١٩ ، التعريفات : للرجزاني ص ١٣٤ ، المفردات للراغب ٧٨٢

عليه وسلم : «لا هجرة بعد الفتح» فلا دليل في قوله تعالى ﴿ألم تكن أرض الله واسعة﴾ (١) على وجوب الهجرة من موضع لا يتمكن الرجل فيه من إقامة دينه ، (٢) وللإمام ابن دقيق العيد تقسيمات للهجرة حصرها في أمور (٣)

** الهدنة :

* أصلها السكون ، يقال " هدنت الرجل وأهدنته : إذا أسكنته .
وشرعاً أن يعقد الإمام أو نائبه لأهل الحرب عقداً على ترك القتال مدة بغرض ، وغيره ويسمى مهادنة وموادعة ومعاهدة (٤)

﴿ و ﴾

** الوزير :

* إما من الوزر لأنه يحمل عن أميره ، أو من الوزر وهو «الملجأ» لأن الأمير يعتصم برأيه ويلتجئ إليه في أموره (٥) ، (٦) .

- (١) معجم لغة الفقهاء ، لمحمد رواس قلعة جي وحامد ادق قنبي ، ص ٤٩٢ ، مشارق الانوار ج ٢ ، ص ٢٦٥
- (٢) سورة النساء من الآية ٩٧
- (٣) الكليات لأبي البقاء الكفوي ص ٩٦٢ انظر دراسات فقهية «الهجرة» تأليف استاذنا نزيه حماد ، ص ١٦٤ ، دار الفاروق
- * وقد ذكر مصطلح «الهجرة» في كتاب : (نظام الحكم في الشريعة والتاريخ) لظافر القاسمي ، ص ٣١ .
المقدمات والمبهمات لابن رشد ٢ ص ١٥٣ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للملا على القاري ج ٤ ، ص ١٨٢ ، طرح التشريب ، ج ٢ ، ص ٢٣ ، المبدع : لابن منلق ج ٣ / ٣١٤ تحفة المحتاج ج ٩ / ٢٦٩ ، روضة الطالبين ١٠ ، ص ٨٢ ، كشف القناع ج ٢ ، ص ٣٨
- (٤) انظر احكام الاحكام شرح عمدة الاحكام ، ص ١١١ ، احكام القرآن لابن العربي ج ١ ، ص ٤٨٤ ، دراسات فقهية ، ص ١٨٣
- (٥) المطلع على أبواب المنع لأبي الفتح الحنبلي ، ص ٢٢١
- * وقد ورد ذكر مصطلح «الهدنة» في كتاب : (تحرير الأحكام) لابن جماعة ، ص ٢٣١
- (٦) الكليات لأبي البقاء الكفوي ، ص ٩٤٧ و ص ٩٤٠ ، و ص ٩٤١

* «وزير الخارجية» : يوجد إلى جانب رئيس الدولة وتحت رئاسته عضو آخر يشاركه في تصريف الأمور الخارجية للدولة ، وتوجيه سياستها الخارجية وعلاقاتها مع سائر الدول ، مستعيناً في أداء وظيفته بمجموعة من الإدارات وبلفيف من الموظفين وهذا العضو هو «وزير الخارجية» * والموظفون الذين يعينونه في عمله ، ومجموعة الإدارات التي يرأسها ويديرها هي ما يطلق عليه إسم «وزارة الخارجية» وهذا النظام قائم وثابت في جميع الدول (١)

** الوطن :

هو منزل الإقامة ، والوطن الأصلي مولد الإنسان أو البلدة التي تأهل فيها *

* ووطن الإقامة : هو البلدة أو القرية التي ليس للمسافر فيها أهل ونوى أن يقيم فيها خمسة عشر يوماً فصاعداً *

* ووطن السكن : هو المكان الذي ينوي المسافر أن يقيم فيه أقل من خمسة عشر يوماً (٢)

** الولاية :

* بالكسر بمعنى السلطان والملك ، يقال هو وال على الناس أي متمكن الولاية (٣)

- والولاية النصر ، والنسب والعقب ، وبالكسر : الإمارة *

- (١) القانون الدولي العام للدكتور حامد سلطان وآخرون ص ١٥٨
 * وقد ورد ذكر مصطلح «الوزير» في كتاب : (الاحكام السلطانية) للماوردي ص ٢٢
 (٢) الكليات * لأبي البقاء الكفوي ص ٩٤٧ و ص ٩٤٠ و ص ٩٤١
 * وقد ورد ذكر مصطلح «الوطن» في كتاب : (النظرية الاسلامية في الدولة) لمؤلفه حازم عبدالمتعال ص ١٩٦
 (٣) الكليات لأبي البقاء الكفوي ص ٩٤٧ ، ص ٩٤٠ ، و ص ٩٤١

- الولاية : قسم إداري رئيسي في الدولة ، والجمع ولايات ، أي محافظات •

- الولاية : الخاصة : الولاية على اشخاص معينين •

- الولاية العامة : الولاية على أشخاص غير معينين ، كولاية القاضي ، وأمير المؤمنين • (١)

**** ولاية الحسبة :**

وهي ولاية الأمر بالمعروف إذا أظهر تركه ، والنهي عن المنكر إذا أظهر فعله ، أو كما ذكر ابن خلدون : هي وظيفة دينية من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أساسها قوله تعالى : ﴿ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر﴾ (٢) وقول الرسول صلى الله عليه وسلم : «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان» رواه مسلم (٣)

**** ولاية المظالم :**

قريبة الشبه من نظام القضاء الإداري في العصر الحديث ، فهي مما يتولاه ولي الأمر الأعظم ، ويقيم فيه نائباً عنه يسمى «ناظراً»

(١) : معجم لغة الفقهاء • لمحمد رواس قلعة جي وحامد صادق قنبي ص ٥١٠ التراتيب الادارية : للكتاني ج ٢ ، ص ٤١٤

* وقد ورد ذكر مصطلح «الولاية» في كتاب (تحرير الاحكام) لابن جماعة ص ٥٨

(٢) سورة آل عمران من الآية ١٠٤

(٣) نهاية الرتبة في طلب الحسبة : عبدالرحمن بن نصر الشيرازي ، ص ٧

* وقد ذكر مصطلح «ولاية الحسبة» في كتاب : (الحسبة) لابن تيمية ، ج ٢٨ ، ص ٦٦

ولا يسمى قاضياً ويكون له مثل سلطة القضاء وإجراءاته إلا أن عمله قضائياً تنفيذياً ، فهو يعالج الأمور الواضحة بالصلح أو بالعمل الودي أو بالتنفيذ يرد به لصاحب الحق حقه ، فهي كما عرفها البعض : قود المتظالمين الى التناصف بالرهبة وزجر المتنازعين عن التجاحد بالهبة (١) ، فتتسع سلطة قاضي المظالم لتشمل نظر المظالم من تلقاء نفسه ، كتعدي الولاة ورجالهم على الأفراد أو على الأموال العامة أو الأوقاف أو نظر المظالم التي ترفع اليه لعجز القضاة عن نظرها ، كرد الظلم على أصحاب السلطان والجاه ، وتنفيذ الأحكام التي يعجز القضاة عن تنفيذها .

والنوع الثاني يتشابه الى حد كبير مع وظيفة القاضي إلا أن الذي يميزها أن سلطة القاضي - للمظالم - أرحب وأوسع ، فله تأديب الظالم والقسر عليه لرد الحقوق لأصحابها ، كما له دور إيجابي بصدد المنازعات التي ترفع اليه كالزام المتخاصمين على الصلح - مثلاً - أو استدعاء من يرى استدعاءه للشهادة (٢)



.....

(١) موسوعة الفقه والقضاء للدول العربية ج ١٤٠ ، ص ١٢٥ الاحكام السلطانية لأبي يعلي الخنيلي ص ٥٨

(٢) انظر ديوان المظالم نشأته واختصاصاته : حمدي عبدالنعم ، ص ٣٣

(الخاتمة)

تم بعون الله وحسن كرمه وتوفيقه ما أردت جمعه ووضعه وترتيبه في هذا المعجم الذي يشرح بعض المصطلحات الفقهية في الفقه السياسي الإسلامي •

أسأل الله جل وعلا أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم ، وأن يجعله مفيداً لطلاب العلم والباحثين ، وأن يكون فاتحة خير لعمل معجم شامل كامل لأبواب الفقه الإسلامي لا يكون مقتصراً على مصطلحات السياسة الشرعية والأحكام السلطانية بل أشمل وأعم أنه ولي ذلك والقادر عليه وصلى الله وسلم على عبده ورسوله سيدنا محمد •

وكتبه الراجي عفو مولاه

الدكتور حسن بن محمد سفر

{ قائمة المراجع }

الترتيب بالأبجدية حسب لقب المؤلف

- (١) أبو البقاء (-١٠٩٤هـ) أيوب بن موسى الحسيني الكفوي
الكليات : «معجم الفروق والمصطلحات
اللغوية»
تحقيق : د. عدنان درويش ومحمد المصري ط١
بيروت . مؤسسة الرسالة ١٤١٢ / ١٩٩٢ م .
- (٢) ابن تيمية (-٧٢٨هـ) تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية
السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية
ط٢ . بيروت . دار الآفاق الجديدة ١٤٠٨هـ /
١٩٨٨ م .
- (٣) ابن تيمية (-٧٢٨هـ) تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية
الحسبة . نشر ضمن مجموع فتاوى شيخ
الإسلام ابن تيمية
الرياض . مكتبة ابن تيمية . د . ٥٠ ت الجزء ٢٨
- (٤) ابن تيمية (-٧٢٨هـ) تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية
مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية
جمع وترتيب : عبد الرحمن بن محمد السنجدي
الحنبلي
الرياض . مكتبة ابن تيمية . د . ٥٠ ت الجزء ٣٠ / ٣١
٣٥ / ٣١

- (٥) ابن القيم
احكام اهل الذمة تحقيق صبحي الصالح ، دار
العلم للملايين ، بيروت
- (٦) الجرجاني ، الشريف علي بن محمد الجرجاني
التعريفات
بيروت - لبنان ، دار السرور ١٣٠٦ هـ
بدر الدين بن جماعة ،
تحرير الاحكام في تدبير اهل الإسلام
تحقيق : د. فؤاد عبد المنعم أحمد ،
قطر ، رئاسة المحاكم الشرعية والشئون
الدينية ١٤٠٥ هـ ،
القاموس الفقهي - لغة واصطلاحاً
بيروت - لبنان ، دار الفكر ١٤٠٢ هـ
عائشة أم المؤمنين - حياتها وفقها - مراجعة أ. د.
محمد رواس قلعة جي الكويت ، دار النفائس .
١٤٠٩ هـ
الإسلام نظام إنساني ،
ط ٢ ، بيروت . دار مكتبة الحياة . ر. م.
معجم المناهي اللفظية ،
ط ٢ . المملكة العربية السعودية . دار ابن الجوزي
١٤١٠ هـ ،
القانون الدولي العام ،
القاهرة ، دار النهضة الحديثة ١٩٧٨ م
الاسلام واصول الحكم ،
بيروت ، دار مكتبة الحياة ١٩٧٨ م
النظرية الاسلامية في الدولة ،
القاهرة ، دار النهضة العربية ١٣٩٧ هـ
(١٥) أبو الفتح (-٧٠٩ هـ) شمس الدين محمد بن أبي الفتح الحنبلي
المطلع على أبواب المقنع ،
ومعه : معجم الفاظ الفقه الحنبلي ، صنع
محمد بشير الأديبي ،
- (٧) ابن جماعة (٧٣٣ هـ)
- (٨) أبو جيب ، سعدي ،
- (٩) الدخيل ، سعيد فايز
- (١٠) الرافعي ، مصطفى
- (١١) أبوزيد ، بكر بن عبدالله
أبوزيد
- (١٢) سلطان ، حامد
- (١٣) عبدالرزاق ، علي
- (١٤) عبدالمتعال ، حازم

بيروت ٠ المكتب الإسلامي - ١٤٠١هـ
١٩٨١م.

نظام الحكم في الشريعة والتاريخ
بيروت - لبنان ٠ دار النفائس ١٣٩٤هـ

معجم لغة الفقهاء - عربي انجليزي -
الكويت ٠ دار النفائس ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م

موسوعة فقه عمر بن الخطاب
الكويت ٠ دار النفائس ١٤٠١هـ / ١٩٨١م

(١٩) الماوردي (-٤٥٠هـ) ، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب
الأحكام السلطانية والولايات الدنية
ط ٣ مصر - مطبعة الباني حلبي وأولاده
١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م.

(٢٠) النووي ، محي الدين يحيى بن شرف النووي
تحرير الفاظ التنبيه
دمشق ٠ دار القلم ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م

(٢١) موسوعة الفقه والقضاء للدول العربية
القاهرة ٠ الدار العربية للموسوعات ١٤٠٢هـ /

١٩٨٢م
طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية
دار القلم ، بيروت ١٤٠٦هـ

(٢٢) نجم الدين النسفي
(٢٣) محمد السيد عبدالعليم المجددي
التعريفات الفقهية - الرسالة الرابعة كراتشي
١٣٨١هـ

دستور العلماء - بيروت مؤسسة الأعظمي
كشاف مصطلحات الفنون ، القاهرة مكتبة
النهضة المصرية ٠

(٢٤) عبدرب النبي نكري
(٢٥) التهانوي
(٢٦) أبي عبدالله شمس الدين البعلي الحنبلي
المطلع على أبواب المقنع ، بيروت المكتب
الإسلامي ٠

- (٢٧) سالم علي الثقفي
مصطلحات الفقه الحنبلي وطرق استفادة الأحكام من الفاظه • دار النصر للطباعة •
معلمة الفقه المالكي . دار الغرب . بيروت ١٤٠٣هـ
- (٢٨) عبدالعزيز بن عبدالله
- (٢٩) ابي المحاسن يوسف الحنبلي
- (٣٠) علي بن محمد الهندي
- (٣١) محمد زكي عبدالبر
- (٣٢) جماعة من العلماء والفقهاء
- (٣٣) محمد عبدالرحمن البكر
- (٣٤) عبدالله مرسي
- (٣٥) عبدالكريم زيدان
- (٣٦) علي حيدر
- (٣٧) ابي عبدالله الرصاع
- (٣٨) اسماعيل لطفي فطاني
- (٣٩) منظور الدين احمد
- الدر النقي في شرح الفاظ الخرقى ، جدة ، دار المجتمع ١٤١١هـ
مقدمة في بيان المصطلحات الفقهية على المذهب الحنبلي •
مكة ، مطابع قريش
مصطلحات القانون ومصطلحات الفقه الإسلامي واستعمال كل في مجال الآخر السودان ، جامعة أم درمان الإسلامية ، العدد الأول ١٣٨٨هـ
الموسوعة الفقهية - وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت ، ١٤٠٦هـ
السلطة القضائية وشخصية القاضي في النظام الإسلامي - الزهراء للإعلام ١٤٠٨هـ
سيادة القانون بين الشريعة الإسلامية والشرائع الوضعية ، المكتب المصري ١٩٧٢م
أحكام الذميين والمستأمنين في دار الإسلام ، مؤسسة الرسالة ، مكتبة القدس ١٤٠٢هـ
درر الأحكام شرح مجلة الأحكام ، دار الكتب العلمية - بيروت ١٤١١هـ
شرح حدود ابن عرفة ، دار الغرب الإسلامي ط ١ ، ١٩٩٣م
اختلاف الدارين ، دار السلام ، القاهرة ط ١ ، ١٤١٠هـ
النظريات السياسية الإسلامية ، نقله الى العربية

عبدالجواد خلف ، عبدالمعطي قلعجي جامعة
الدراسات الاسلامية ، كراتشي باكستان
١٤٠٩هـ

دليل السالك للمصطلحات والأسماء في فقه
الامام مالك ، مكتبة ابن سينا •
فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الامام
مالك •

القوانين الفقهية ، بيروت •
النظرية السياسية عند ابن تيمية ، دار الاخلاء
الدمام ١٤١٥هـ

تحفة المودود باحكام المولود ، دار الكتب العلمية
بيروت

نظرية الدولة في الفقه السياسية الاسلامي ،
ط ١ ، ١٤٠٠هـ جامعة صنعاء •

طرق اختيار الخليفة رئيس الدولة في الفقه
السياسي الاسلامي والنظم الدستورية المعاصرة
، ط ١ ، ١٤٠٠هـ جامعة صنعاء •

قواعد نظام الحكم في الاسلام ، عمان مكتب
المحتسب ١٩٨٠م

تحرير الفاظ التنبيه أو لغة الفقهاء ، دمشق ، دار
القلم ط ، ١٤٠٨هـ

التوقيف على مهمات التعاريف ، تحقيق م حمد
رضوان الداية ، بيروت دار الفكر •

أحكام المعاهدات في الشريعة الاسلامية ،
الاسكندرية منشأة المعارف ١٩٩٠م

دراسات فقهية ، الناشر دار الفاروق ، ط أولى
١٤١١هـ ، الطايف •

(٤٠) حمدي عبدالمنعم شلبي

(٤١) ابي عبدالله محمد عlish

(٤٢) ابن جزى الغرناطي

(٤٣) حسن كوناالا

(٤٤) شمس الدين ابن القيم

(٤٥) فؤاد محمد النادي

(٤٦) فؤاد محمد النادي

(٤٧) محمود الخالدي

(٤٨) محي الدين شرف النووي

(٤٩) محمد عبدالرؤوف المناوي

(٥٠) محمد طلعت الغنيمي

(٥١) نزيه حماد

(٥٢) محمد بن احمد بن يوسف الخوارزمي

مفاتيح العلوم ، تقديم واعداد عبداللطيف
محمد العبد ، دار النهضة العربية •

(٥٣) ابي القاسم الراغب الاصفهاني

المفردات غريب القرآن ، تحقيق محمد سيد
كيلاني ، الحلبي ، القاهرة ط الاخيرة ١٣٨١هـ .
التعددية السياسية في الدولة الاسلامية ،
القاهرة ، دار الاعلام الدولي ١٤١٤هـ
نصوص الفكر السياسي الاسلامي (الامامة عند
السنة) بيروت دار الطليعة .

(٥٤) صلاح الصاوي

(٥٥) يوسف ايش

(٥٦) محمد عنایت

(٥٧) أبي نعيم الاصبهاني

(٥٨) الإمام علي بن مجد الدين

بن الشاهر ودي البسطامي
الشهير بمصنفك (٨٧٥هـ)

(٥٩) حسين مرعي

(٦٠) عبد المنعم أحمد بركة

(٦١) احمد حسين يعقوب

(٦٢) عثمان عبده عثمان

(٦٣) ابي الحسين احمد

بن فارسي الرازي المتوفى

٣٩٥هـ

الفكر السياسي الاسلامي المعاصر ، مكتبة
مدبولي ، القاهرة ، ترجمة ابراهيم الدسوقي .
الامامة والرد على الرافضة ، تحقيق علي بن
محمد بن ناصر الفقيهي ، مكتبة العلوم والحكم
، المدينة المنورة .

الحدود والاحكام الفقهية . تحقيق

وتعليق عادل احمد عبدالموجود ، علي

محمد معوض بيروت - لبنان - دار الكتب
العلمية ١٤١١هـ - ١٩٩١م ط ١

القاموس الفقهي . بيروت ، دار المجتبي
١٤١٣هـ - ١٩٩٢م ط ١

الاسلام والمساواة بين المسلمين وغير المسلمين .
الاسكندرية . - مؤسسة شباب الجامعة

١٤١٠هـ - ١٩٩٠م ط ١

النظام السياسي في الاسلام ، مؤسسة الفجر -
لندن

الدولة الاسلامية بين النظام الوطني الديمقراطي
والضحوه الارهابية الداعية لنظام الخلافة العالمية

الاستبدادي ، دار ومكتبة هلال - بيروت -
الطبعة الأولى ١٩٩٤م .

حلية الفقهاء - تحقيق عبد الله بن عبد

المحسن التركي - بيروت ١٤٠٣هـ

١٩٨٣م ، ط ١

(٦٤) محمد عبد الهادي المطردي

عقد الذمة في التشريع الاسلامي - الدار
الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان -
مصراتا ، ١٣٩٦ هـ - ١٩٨٧ م ط ، ١

(٦٥) احمد عرفات القاضي

الفكر السياسي عند الباطنية وموقف الغزالي
منه ، القاهرة . الهيئة المصرية للكتاب
١٩٩٣ م

(٦٦) محمد عبد الجواد محمد

اصول القانون مقارنة باصول الفقه .
الاسكندرية منشأة المعارف ١٤١١ هـ

(٦٧) محمد بن الوليد الطرطوشي

سراج الملوك ، تحقيق جعفر البياتي . لندن .
رياض الريس للكتاب والنشر - ط ، ١
اغسطس ١٩٩٠ م

(٦٨) صلاح الصاوي

الوجيز في فقه الخلافة ، القاهرة دار الاعلام
الدولي ١٩٩٤ م ، ط ٢

(٦٩) السيد احمد فرج

السلطة الادارية والسياسية الشرعية في الدولة
الاسلامية ، المنصورة ، دار الوفاء ١٤١٤ هـ
ط ، ١

كتب وبحوث للمؤلف

- (١) الحكومة الاسلامية (نظامها ، وظيفتها ، وأثرها) دراسة تتضمن معالم نظام الحكم في الاسلام وسلطات الدولة الاسلامية (التشريع ، التنفيذ ، القضاء) .
- (٢) نظام الحكم في الاسلام .. دار الآفاق .
- (٣) نظام القضاء والمرافعات الشرعية وطرق الاثبات .. دار الافاق .
- (٤) السفارات في النظام الاسلامي .. دار الندوة - بيروت .
- (٥) السيادة وصاحبها في الفقه الدستوري الاسلامي .. مجلة البحوث الفقهية المعاصرة .
- (٦) العدالة أمام القضاء في الإسلام .. مجلة البحوث الفقهية المعاصرة .
- (٧) الاقرار وسيلة من وسائل الاثبات في الفقه الاسلامي ..
- (٨) اليمين وسيلة من وسائل الاثبات في الفقه الاسلامي ..
- (٩) الشهادة وسيلة من وسائل الاثبات في الفقه الاسلامي ..
- (١٠) المدخل للفقه الاسلامي - تاريخ التشريع الاسلامي .. دار النوابع ١٤١٤ هـ .
- (١١) الحقوق بين الزوجين في نظام الاسرة الاسلامي .
- (١٢) (التوعية بنسك الحج) .. بحث قدم للدورة الثانية للمطوفين .
- (١٣) مفهوم اللجوء السياسي واحكامه في الشريعة الاسلامية (تحت الطبع) .

مطابع سحر ١٠٣٠ / م / ج

بتاريخ ٢١ / ٢ / ١٤١٦ هـ